دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	النظم السياسية في ظل العولمة : الإشكاليات ، أنماط الاستجابة ، المستقبل
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	أبو عامود، محمد سعد
المجلد/العدد:	مج 1, ع 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2000
الشهر:	يوليو
الصفحات:	33 - 74
رقم MD:	66579
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المركزية واللامركزية، العولمة، النظم السياسية، السياسة الاقتصادية، التكتلات الاقتصادية، السلطة السياسية، النظام العالمي الجديد، الدولة، الصراع السياسي، السياسة الخارجية، العلاقات الدولية، التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/66579

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

النظم السياسية فى ظل العولمة
الإشكاليات ، أنماط الاستجابة ، المستقبل

محمد سعد ابوعامود*

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد أهم الإشكاليات الناتجة عن العولمة ومدى تأثيرها على النظم السياسية المعاصرة من حيث بنائها المؤسسى ووظائفها وأساليب أدائها لهذه الوظائف والفلسفة التي تحكم هذا الأداء ، ومن ثم تحاول الدراسة كذلك التعرف على أنماط استجابة النظم السياسية المعاصرة لهذه الإشكاليات .

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في أن الإشكاليات الناتجة عن العولمة هي إشكاليات جديدة ذات طبيعة معقدة ومركبة لا تتوافر بصددها خبرات سابقة بالنسبة للنظم السياسية في بلدان العالم المختلفة ، كما أن النظم السياسية المختلفة تختلف في إدراكها لهذه الإشكاليات وفى تحديدها للفرص والمخاطر الناتجة عنها وكيفية التعامل معهاالأمرالذي يؤدى إلى تعدد أنماط استجابة هذه النظم تجاه هذه الإشكاليات ، إلا أنه من الواضح أن النظم السياسية المعاصرة، تعمل في ظل حالة من الشك وعدم اليقين ، الأمر الذي يؤثر بغير شك على أنماط استجابتها من حيث المضمون والوسائل التي تتبعها في التعامل مع هذه الإشكاليات ، ويزيد من تعقد الموقف بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة، أن معظمها قد تشكل في ظل أفكار وظروف وبيئة مغايرة للواقع الجديد الذي لازال في مرحلة التشكل والتكوين .

منهج الدراسة

يرى الباحث أن اقتراب التحليل البنائى الوظيفى المدعم بأداة المقارنة هو الاقتراب الملائم لهذه الدراسة [1] ، حيث يسمح بدراسة النسق السياسى من حيث تفاعلاته مع البيئة المحيطة به بمستوياتها المختلفة ، وبالتالى يمكن من خلاله دراسة عملية تشكيل مدخلات النسق السياسى ، والتفاعلات التى تحدث فى نطاق النسق بمؤسساته المختلفة (عملية التحويل) وصولا إلى عملية انتاج السياسات والقرارات (المخرجات) ، ثم عملية

---

* أستاذ العلوم السياسية المساعد ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان .

التغذية العكسية التى ازدادت أهميتها فى المرحلة الحالية ، حيث أنها تتيح للنسق إمكانية الاستمرار أو التعديل أو التغيير فىمخرجاته (سياساته- قراراته) ، تبعا لما يصل اليها خلال هذه العملية من ردود افعال . ومن ثم فاشكاليات العولمة ينتج عنها مدخلات ذات طبيعة خاصة وهو ما يؤثر على تفاعلات النسق الداخلية مؤسسيا ووظيفيا أى على عملية التحويل ، وبالتالى على مخرجات النسق ، وعلى عملية التغذية العكسية وهذه العمليات تثير العديد من الاشكاليات الجديدة بالنسبة للانساق السياسية المختلفة وهو ما يتطلب تطوير اداء هذه الانساق فى إطار بيئة متغيرة ، وتساعد أداة المقارنة على اكتشاف أنماط استجابة النظم السياسية المعاصرة واساليب تعاملها مع الاشكاليات التى تواجهها فى ظل العولمة .

أسئلة الدراسة

١) ما هى أهم الآثار الناتجة عن العولمة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا ؟

٢) ما هو مدى تأثيرها على البيئة المحيطة بالنظم السياسية المعاصرة داخليا واقليميا وعالميا ؟

٣) ما هى أهم الإشكاليات الناتجة عن ذلك والتى تواجه النظم السياسية المعاصرة ؟

٤) كيف تتعامل النظم السياسية المعاصرة مع هذه الاشكاليات ،

وهل يمكن رصد انواع متعددة من الاستجابات تجاهها ؟

٥) ما هى العوامل التى تؤدى إلى تبنى النظم السياسية لاستجابة معينة تجاه هذه الاشكاليات ؟

٦) كيف يمكن وضع تصور لمستقبل النظم السياسية فى ظل العولمة ؟

خطة الدراسة

١) تاثير العولمة على البيئة المحيطة بالنظم السياسية المعاصرة بمستوياتها المختلفة .

٢) الإشكاليات التى تواجه النظم السياسية المعاصرة فى ظل العولمة .

٣) أنماط استجابة النظم السياسية المعاصرة لاشكاليات العولمة .

٤) الرؤية المستقبلية للنظم السياسية .

٥) خاتمة الدراسة .

المبحث الاول : تأثير العولمة على البيئة المحيطة بالنظم السياسية

تعددت المحاولات التى قدمها الفكر السياسى المعاصر للتعريف بالعولمة [٢] إلا أننا نأخذ فى هذه

الدراسة بتعريف إجرائى استقيناه من خلال تحليل ما توافر من نتاج فكرى فى هـذا الصـدد ، ويتمثـل هـذا التعريف فى ان العولمة ظاهرة من ظواهر الواقع المعاصر تقوم على أساس النمو المستمر للاعتماد المتبـادل بين البشر على كوكب الارض من خلال تحرير الاسواق والمعلومات والاتصال ونقل التكنولوجيا [٣] ، وهـذه الظاهرة أتت نتيجة للتطور الهائل فى مجال العلم والمعرفة خاصة فى مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومـات ، ومن ثم فالتفاعلات العلمية والتكنولوجية والآثار الناتجة عنها على الصعيد الاقتصادى والسياسى والاجتمـاعى والثقافى قد افرزت ظاهرة العولمة والتى تجلت فى زوال الحدود أمام حركة السلع والخدمات والاموال والبشـر والافكار والمعلومات على مستوى العالم ، وهو ما أدى إلى بروز قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية جديـدة ذات خصائص وأهداف وطموحات ورؤى ومطالب جديدة ، وقد تواكب مع هذه الظاهرة بروز مشكلات جديـدة لا يمكن التعامل معها إلا فى الاطار الكونى ، كما ظهرت أنساق فكرية وثقافية جديدة تعبر عـن رؤى جديـدة للعالم وللحياة ، ولقد تعددت الآثار الناتجة عن هذه العوامل المتفاعلة والمتشابكة على البيئة المحيطة بـالنظم السياسية المعاصرة ، بمستوياتها المختلفة ويمكن أن نرصد هذه الآثار فى نطاق مجموعتين اساسـيتين مـن الظواهر ، الاولى نطلق عليها ظواهر التكتل والتجمع والاندماج والثانية نطلق عليها ظواهر التفتت والانقسـام والانشطار وتتداخل وتتفاعل هذه الظواهر فى نطاق الحياة السياسية المعاصرة بشكل ملحوظ وهو ما سـيتبين من خلال العرض التالى :

أولا ظواهر التكتل والتجمع والاندماج [٤]

أخذت هذه المجموعة من الظواهر اشكالا متعددة على الاصعدة المختلفة ، فعلى الصعيد الاقتصـادى برزت التكتلات الاقتصادية الكبيرة التى تضم عددا من الدول ، وتشكل كل منها كتلة متماسكة لها شـخصيتها القانونية وبنيتها المؤسسية المتمايزة عن الدول الأعضاء ، ومن ثم فهى تملك قدرات وسلطات لا تقـل عـن سلطات وقدرات النظم السياسية فى الدول الأعضاء ، بل قد تفوقها فى بعض المجالات .

كما ظهرت حركة الاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات الكبرى فى العالم مكونه اشـخاصا قانونية جديدة على مستوى العالم ولا تخضع لاى سيطرة مباشرة من قبل اى نظام سياسى فى أى دولة وفـى ذات الوقت لا تخضع لما تخضع له الدول كأشخاص دولية من قواعد قانونية وسياسية منظمة لسلوكها ، ومن ثم فهذه القوى الجديدة تملك قدرات وامكانات هائلة ولا تخضع لأية قيود محددة سوى القيود الناجمة عن نظام اقتصاد السوق وقواعد اللعبة الاقتصادية فى نطاق هذا النظام .

كذلك حدث نوع جديد من أنواع تركيز الثروة فى نطاق دائرة محدودة من الاشخاص حيـث أصبـح هناك عدد من الاشخاص على مستوى العالم يملكون ثروات هائلة تفوق ما تمتلكه بعض الدول ، وبالتالى صار لهؤلاء الاشخاص قدرة كبيرة على التأثير فى الاوضاع الاقتصادية والمالية من خلال ما يقومون باتخاذه مـن قرارات تتعلق بمعاملاتهم المالية ، بعيدا عن أى نوع من أنواع السيطرة السياسية التقليدية . [٥]

ويأتى هذا النوع من أنواع تركيز الثروة بالاضافة إلى نوعين آخرين الاول هو تركز الثروة فى نطاق عدد محدود من الدول على مستوى العالم والثانى هو تركز الثروة فى نطاق دائرة محدودة من ابناء كل مجتمع ، وهو ما يؤثر تأثيرا كبيرا على طبيعة علاقات القوة السياسية فى نطاق النظم السياسية فى بلدان العالم المختلفة ، خاصة وأن اعضاء هذه الدائرة يرتبطون بعلاقات اوسع وروابط أقوى مع نظرائهم فى الخارج. (٦)

على المستوى السياسى حدث نوع جديد من التكتل وتركيز القوة فى العالم فى نطاق دائرة محدودة من الدول تضم الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة وعدد قليل من القوى الكبرى ، ويتم تفعيل عناصر هذه القوة إما من خلال الاسلوب المباشر والارادة المنفردة لهذه القوى بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، أو من خلال المنظمات الدولية التى أصبحت تؤثر بصورة واضحة على توجيه التفاعلات السياسية وعملية صنع القرار السياسى فى معظم دول العالم ، وذلك فى ظل سيطرة القوى الكبرى على هذه المنظمات الدولية ، وقد أدى هذا الوضع إلى تدخل هذه القوى الكبرى سواء بالاسلوب المباشر أو من خلال المنظمات الدولية فى العديد من الأمور التى كانت من صميم الاختصاص الاصيل للنظم السياسية فى نطاق الدولة القومية ، وظهر مفهوم جديد فى هذا المجال وهو مفهوم التدخل الخارجى لاعتبارات انسانية . (٧)

على المستوى الاجتماعى حدث نوع من التكتل بين قوى اجتماعية جديدة ذات طابع كونى لها مطالب وأفكار خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الحياة على المستوى الكونى ، وفيما يتعلق بحماية الحقوق والحريات الانسانية ، وقد عبرت هذه القوى عن نفسها مؤسسيا من خلال الجمعيات الاهلية غير الحكومية التى ازدادت نشاطها داخل كل دولة وعلى مستوى العالم ، بدليل أن المؤتمرات الهامة التى نظمتها الأمم المتحدة فى العقد الأخير من القرن العشرين لمناقشة القضايا الكونية كتلوث البيئة والانفجار السكانى والمرأة والفقر كانت تنعقد فى ذات الوقت على مستويين المستوى الحكومى الرسمى والمستوى الاهلى غير الحكومى ، وهو الامر الذى اعطى هذه الجمعيات قوة معنوية هامة . (٨)

من ناحية أخرى أدى التطور العلمى والتكنولوجي الهائل إلى حدوث تركيز فى امتلاك القدرات العلمية والمعرفية فى نطاق دائرة محدودة من الدول تصل إلى حد الاحتكار ، ومن ثم أصبح العالم ينقسم إلى مجموعتين من الدول ، مجموعة قليلة العدد تحتكر أدوات وتقنيات العلم والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة المتطورة وما يترتب على ذلك من مستويات معيشية ذات طابع خاص ومزايا عديدة لمواطنيها ومجموعة كبيرة من الدول ، لا تمتلك مثل هذه القدارت ، وبالتالى لا تستطيع توفير مثل هذه المستويات المعيشية ومزاياها لمواطنيها ، وهو ما يؤدى إلى خلق مطالب وضغوط جديدة على النظم السياسية فى هذه البلدان ، وذلك نتيجة لثورة الاتصال والاعلام التى تتيح الفرصة للإنسان فى كل مكان للتعرف على ما يحدث فى سائر أرجاء الكون . (٩)

على المستوى الثقافى برزت الدعوة إلى الثقافة الكونية التى تركز على القيم والمفاهيم المشتركة التى تجمع البشر فى شتى أنحاء العالم وتدعو إلى نموذج ثقافى وحضارى جديد ، ترى إنه يجب أن يسود العالم ، وبالرغم من الاقرار بوجود التمايزات الثقافية بين الامم والشعوب إلا أن الثقافة الكونية ترى أن ما يجمع بين أبناء البشرية يفوق ما يفرق بينهم ومن ثم يجب اعطاء الاولوية للمشترك الانسانى على ماعداه من قيم ومفاهيم ورموز ويدعم من هذا الاتجاه أداة الاعلام الضخمة فى عالم اليوم التى تؤدى الى خلق صور ذهنية واحدة ومتماثلة لدى الناس فى كل مكان من خلال ماتبثه عبر السموات المفتوحة من معلومات وأفكار وتغطية للأحداث يمكن ان تصل إلى الجميع فى وقت واحد [١٠] ، وهذا الوضع الثقافى الجديد يفرض على النظم السياسية ضرورة صياغة نموذج ثقافى جديد يحدد المشترك الانسانى ومداه ، وما هو متعلق بالهوية الوطنية ولا يجوز التفريط فيه .

٢ ظواهر التفتت والأنقسام والانشطار

يقابل ظواهر التكتل والاندماج والتجمع فى البيئة المحيطة بالنظم السياسية المعاصرة ظواهر أخرى وهى ظواهر التفتت والانقسام والانشطار ، على المستوى الاقتصادى برزت ظاهرة المشروعات الصغيرة ، بوصفها الركيزة الاساسية التى تقوم عليها الانشطة الاقتصادية العملاقة ، ومن ثم فالمصنع الكبير الذى كان يمثل اطار العمل المنظم فى المجتمع الصناعى عاد ليتفكك الى وحدات صغيرة ، وادت التكنولوجيا الحديثة الى ظهور اساليب جديدة للعمل اقرب الى العمل الفردى فى الانتاج منها إلى العمل الجماعى بالمفهوم الكلاسيكى ، فثمة اعمال لا تتطلب ممن يقوم بها التواجد المستمر فى مكان العمل ، بل يمكنه ان يؤدى اعماله فى منزله ويقوم بنقل ما انجزه الى مركز العمل من خلال حاسبه الالى الشخصى ، ومن ثم فقيم العمل الجماعى فى اطار المصنع القديم وعلاقات العمل وما كان يصاحبها من تفاعلات قد تغيرت فى نطاق الواقع الجديد ، لتضيف اعباء جديدة على النظم السياسية خاصة فى نطاق السعى لاكتشاف اليات ووسائل جديدة للتعامل مع هذا الواقع الجديد حيث باتت الاساليب والاليات القديمة لا تتلاءم مع طبيعته . [١١]

من جانب آخر انخفضت درجة سيطرة النظم السياسية على القدرات الاقتصادية التى أصبحت تتوزع على قوى جديدة هى قوى رجال الاعمال والمديرين والعلماء ، هذه القوى الجديدة أصبحت تمتلك قدرات هائلة فى التأثير تفوق فى بعض الحالات قدرة النظم السياسية ، كما انها بعيدة عن سيطرة وتحكم هذه النظم . [١٢] على المستوى السياسى برزت ظاهرة التفتت والانشطار فى شكل ازدهار الاتجاهات القومية والطائفية والعرقية فى داخل الدولة المعاصرة ، ويعد موضوع الاقليات من أبرز مظاهر هذه الظاهرة ، وهى ظاهرة تفرض على النظم السياسية قراءة جديدة لبيئتها الداخلية والسعى إلى إيجاد أساليب جديدة للتعامل معها ، وفى ذات الاتجاه بدأ الحديث عن المجتمعات المحلية وثقافتها وطبيعة العلاقات التى تحكم تفاعلاتها ، وطبيعة العلاقة بينها وبين السلطة المركزية التقليدية فى نطاق النظم السياسية ، وأثيرت التساؤلات حول مدى قدرة

المؤسسات السياسية الحالية على تمثيل هذه المجتمعات والدفاع عن مصالحها ووضع السياسات الملائمة لتحقيق هذه المصالح . (١٣)

على المستوى الاجتماعى حدث انقسام بين شرائح الطبقة العاملة وكذلك فى نطاق الطبقة المالكة لوسائل الانتاج ، فالطبقة العاملة التى كانت من أقوى الطبقات تماسكا فى المجتمع الصناعى انقسمت إلى فئة كبيرة تعانى البطالة وفئه قليلة يزداد الطلب عليها وترتفع مستويات دخولها ، وذلك بحكم امتلاكها لقدرات ومهارات متميزة تتواكب والتطور التكنولوجى ، واللافت للانتباه فى هذا الشأن ان الطلب على هذه الفئة طلب عالمى لا يقتصر على دولة معينة ، بل إن بعض اعضاء هذه الشريحة يستطيعون تقديم خدماتهم فى العديد من الدول وهم فى بلادهم ، من ناحية أخرى فإن هذه الفئة تتعرض للانشطار السريع ، حيث إن التطور السريع فى مجال العلم والتكنولوجيا يؤدى إلى تغير الطلب على الخدمات التى يمكن ان يقدمها اعضاء هذه الفئة ، ومن ثم فالطبقة العاملة بمختلف شرائحها تتعرض لنوع من الانقسام والتفتت المستمر الامر الذى يؤثر على طبيعة الدور الذى تلعبه فى سياق التفاعلات السياسية . (١٤)

أما الطبقة المالكة لوسائل الانتاج أى الطبقة الرأسمالية فهى تتعرض للانقسام بين مالكى الاصول الرأسمالية التقليدية ، ومالكى الاصول الرأسمالية العاملة فى حقل الاقتصاد الحديث ، حيث تفوق معدلات النمو فى هذا الحقل الجديد معدلات النمو فى مجال الاقتصاد التقليدى ، وفى اطار التنافس يبرز الانقسام حتى بين رجال الاعمال العاملين فى حقل الاقتصاد الحديث بل ويمكن تقسيم هؤلاء الى ثلاث شرائح على الاقل الشريحة الأكثر ثراء ، والشريحة متوسطة الثراء والشريحة الدنيا ، وصراع المصالح عند كل مستوى وبين هذه المستويات أمر قائم فى الواقع المعاصر (١٥) ، وهو ما يفرض أوضاعا جديدة على النظم السياسية المعاصرة ، وتفاعلات القوة فى نطاقها .

من ناحية أخرى لم يعد الانقسام الطبقى مقصورا على اطار من يملكون ومن لا يملكون فحسب كما هو الحال فى اطار المجتمع الصناعى ، وانما امتد الى دائرة أخرى وهو دائرة من يعرفون ومن لا يعرفون ، من لديهم الفرصة للحصول على العلم والمعرفة المتطورة ومن لا يملكون هذه الفرصة ، وهو ما يقود إلى تغير جذرى فى مفهوم العدالة الاجتماعية ، وبالتالى فى الوظيفة التوزيعية للنظم السياسية المعاصرة . (١٦)

على المستوى الثقافى عبرت ظاهرة التفتت عن نفسها فى ظهور التعددية الثقافية داخل الدولة ، فكل فئة من فئات المجتمع بدأت فى احياء رموزها وقيمها وتقاليدها وتحاول خلق حلقة اتصال باصولها الاولى الامر الذى يثير اشكاليات جديدة بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة والتى نشأت فى نطاق الدولة القومية ، التى تقوم على اساس التكامل الثقافى والتجانس الاجتماعى بين مواطنيها (١٧) من ناحية أخرى بدأ بروز النزعة الفردية ليس على المستوى الاقتصادى فحسب وإنما فى إطار جديد وبمفهوم جديد ، فإنسان هذا العصر ، الذى اختصر الزمان والمكان ، عاد ليتساءل عن معنى كل هذا بالنسبة لحياته وشقائه وسعادته

إنها العودة إلى الذات بحثا عن المعنى المفقود إن صح هذا التعبير [١٨] هذه الظاهرة فـــى حالـــة اســـتمرارها ستؤدى إلى أضعاف التماسك الاجتماعى ، وازدياد نزعة الانشطار والتفتت فى نطاق المجتمع وهى مسألة ذات آثار خطيرة على النظم السياسية التى تأسست فى اطار الدولة القومية من أجل تكتيل وتجميع ودمج الافـــراد فى كيان اجتماعى سياسى كبير ومتماسك .

من خلال العرض المتقدم يمكن القول بأن تأثير العولمة على البيئـــة المحيطـــة بـــالنظم السياســـية المعاصرة بمستوياتها المختلفة يتمثل فى أن هذه البيئة قد أضحت بيئة قلقة غير مستقرة تفتقر إلـــى اليقيـــن تتنازعها مجموعتان من الظواهر المتناقضة فى جوهرها وفى اتجاهاتها ومن ثم فبقدر مـــا أفـــرزت العولمـــة ظواهر للتجمع والتكتل والاندماج فى البيئة المحيطة بالنظم السياسية المعاصرة بقـــدر مـــا افـــرزت ظواهـــر للانقسام والتفتت والانشطار الامر الذى يضيف أعباء جديدة على النظم السياسية المعاصرة .

المبحث الثاني : الإشكاليات التي تواجه النظم السياسية المعاصرة في ظل العوامة

تثير الظواهر الناتجة عن العولمة العديد من الإشكاليات بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة ويمكـن أن نحدد في هذا الصدد ثلاث مجموعات من الإشكاليات هي :

أ – مجموعة الإشكاليات البنائية

وتتمثل في الإشكاليات المتعلقة بإعادة هيكلة النظم السياسية والتمثيل السياسي والتغيير السياســـي ، فنظرا للتغير الذي طرأ على دائرة عمل النظم السياسية فإن الأمر قد صار يستلزم إعادة هيكلة النظم السياسية بما يتواءم والواقع الجديد ، كما أن ظهور قوى جديدة في المجتمع تختلـــف فـــي خصائصـــها عـــن القـــوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التقليدية يثير ضرورة البحث عن أساليب جديدة للتمثيل السياســـي تتيـــح الفرصة لهذه القوى لممارسة نشاطها السياسي في إطار النظم السياسية ، ويمثل أخـــيرا التغيـــير السياســـي إشكالية جديدة حيث إن المتغيرات السريعة في ظل العولمة تتطلب معدلا سريعا للتغيير السياسي وبما لا يخـــل بدرجة الاستقرار المطلوبة لانتظام عمل النظم السياسية .

ب – مجموعة الإشكاليات الوظيفية

وتتمثل في ظهور مجالات جديدة لعمل النظم السياسية ، وازدياد الأهمية النسبية لوظـــائف أخـــرى ، وأتساع دائرة بعض الوظائف ، وتغير محتوى وظائف أخرى ، هذا بالإضافة إلى ضرورة تغيير أســـلوب أداء هذه الوظائف حيث إن أسلوب الأداء التقليدي المعتاد لم يعد ملائما لواقع الحياة السياسية المعاصرة .

جـــ – مجموعة الإشكاليات الفكرية

وتتمثل في ضرورة تخلص الأنظمة السياسية المعاصرة من الموروث الفكري الـــذي ســـيطر علـــى

نشاطها في المراحل السابقة ، والتوصل إلى منظومة فكرية جديدة توجه حركة نشاطها في المرحلة الجديدة وبحيث تكون قادرة على ما تفرضه العولمة من تحديات .

وفيما يلي نقدم عرضا مفصلا لكل مجموعة من هذه الإشكاليات .

أولا : مجموعة الإشكاليات البنائية

كما سبق وان ذكرنا فإن دائرة عمل النظم السياسية المعاصرة لم تعد مقصورة على الدولة القومية بل أصبح على هذه النظم أن تتعامل مع دوائر أخرى بالإضافة إلى دائرة الدولة القومية ، الأمر الذي يتطلب إعادة هيكلة النظم السياسية بما يتواءم وهذا الواقع الجديد .

والجدير بالذكر أن فكرة إعادة هيكلة النظم السياسية ليست جديدة فقد تناول عدد من علماء السياسة المعاصرين هذا الموضوع في الستينيات في إطار أدبيات التحديث السياسي ، حيث تناولوا القضايا المتعلقة بترشيد بناء السلطة السياسية في المجتمعات النامية ، ويقصد بذلك تشييد بناء سلطة الدولة وأركانها على أسس عقلانية رشيدة مستقلة تماما عن كافة الوشائج والارتباطات التقليدية سواء كانت دينية أو عرقية أو قبلية وتعاظم قدرة النظام السياسي بحيث يتسنى له نسج كل من مهارات الخبرة الإدارية ومقتضيات المسئولية السياسية ومستلزمات الرشد والعقلانية مع الإرادة الشعبية في سياق متجانس متلاحم فاعل يجسده سلوك سياسي منتظم سوى يلتزم بمبادئ العدل والمساواة وماتفرضة من حيدة ونزاهة .

ويصير ترشيد بناء السلطة وفقا لهنتنجتون هو التأكيد على سيادة الدولة القومية في مواجهة عوامل التأثير الخارجي وتحدياته ومساندة الحكومة الوطنية وتدعيم سلطاتها إزاء قوى الرفض أو المعارضة المحلية والإقليمية مما يساعد على بناء الوحدة الوطنية وتحقيق الاندماج القومي واستجماع القوة السياسية وتركيزها في أيدى المؤسسات الوطنية القادرة والمنوطة بصنع السياسات العامة وإصدار القرارات الملزمة .

كما أشار هؤلاء العلماء إلى أهمية تدعيم القدرات المؤسسية والسياسية للنظام السياسي باعتبار أن هذه العملية تعد من دعائم التحديث السياسي ويقصد بذلك الزيادة المطردة في قدرة النظام السياسي على التكيف والإبداع والتي تتأتى له كمحصلة لازمة عن تعامل الإنسان وتفاعله الخلاق مع البيئة ومعطياتها ويتجلى ذلك بوجه عام مع تطوير الهيكل المؤسسي للبنيات السياسية وتجديده بالإضافة إلى تعظيم نطاق المجتمع السياسي المحلى وزيادة وظائف النظام السياسي وتنويعها وتعزيز فعالية النظام السياسي وقدرته على إعمال سياساته وتنفيذ قراراته السياسية والإدارية ، فضلا عن تدعيم كفاءة مؤسسات الحكومة المركزية وقدرتها على التغلغل أو النفاذ إلى كافة إرجاء المجتمع ومختلف قطاعاته ومؤازرة منظمات المجتمع المدني والارتقاء بقدرتها على تجميع المصالح والتعبير عنها مع ضرورة إرساء بنيان قانونى رشيد لدية من القدرات والطاقات ما يساعده على تحويل دلائل التعبير عن الإرادة الشعبية إلى واقع وأفعال ، إلى جانب تنمية المزيد

من القدرات الكفيلة بحل المشكلات ومواجهة الأنماط المستجدة من المطالب التي تصل إلى النظم السياسي . (١٩)

والواضح من خلال هذا العرض لأفكار مدرسة التحديث السياسي أن الهدف من إعادة هيكلة النظام السياسي بالمفهوم المتقدم هو زيادة قدرة وفعالية وكفاءة أداء النظام في نطاق الدولة القومية وفقا لمعايير النظم الديموقراطية ، إلا أن فكرة إعادة هيكلة النظم السياسية المعاصرة كإشكالية من الإشكاليات التي تواجه هذه النظم في ظل العولمة تتطلب زيادة كفاءة وفعالية أداء النظم السياسية ليس على مستوى الدولة القومية فحسب وإنما في نطاق دوائر أخرى جديدة ، كما أنها تتطلب تغييرا وتعديلا في أبعاد ومضمون ووسائل النظم السياسى على مستوى الدولة القومية بحكم المتغيرات الجديدة المؤثرة عليها في ظل العولمة .

وهذا لا يعنى إغفال ما قدمه علماء مدرسة التحديث السياسي وإنما يمكن الاستفادة بما قدموه أو بجانب منه على الأقل في سياق الدوائر الجديدة لعمل النظم السياسية في ظل العولمة .

<u>دوائر عمل النظم السياسية في ظل العولمة</u>

تعددت الدراسات التي عنيت بدراسة دائرة عمل النظم السياسية فى ظل العولمة ، فالبعض إهتم بدراسة ما يمكن أن نطلق عليه الدائرة عبر القومية لنشاط هذه النظم وفريق آخر اهتم بدراسة ما يمكن أن نطلق عليه الدائرة دون القومية ، وتصف جسيكا ماتيوز فى دراسة لها بعنوان" انتقال السلطة " نشرت فى مجلة الشئون الخارجية الامريكية عام ١٩٩٧عملية انتقال من الدولة إلى اعلى وإلى اسفل وعلى الجانبين ، أى إلى ما فوق الدولة ، وما تحت الدولة ، وإلى الاطراف الفاعلة من خارج الدولة ، خاصة اولئك اللاعبين الجدد الذين ضاعفوا من الولاءات والامتداد الكونى وترجع ذلك إلى تغير فى بنية المنظمات من التراتبية إلى الشبكات ومن الالزام المركزى ، إلى الاتحاد الطوعى ، ومحرك هذا التحول هو ثورة تكنولوجيا المعلومات ، وقدرة الاتصالات المتسعة على نحو جذرى والتى عززت من قوة الافراد والجماعات بينما قلصت من السلطة التقليدية .،

والنتيجة ليست حكومة عالمية وإنما حكم كونى فإن كانت الحكومة تعنى الممارسة الرسمية للقوة من خلال مؤسسات معترف بها فإن الحكم يعنى حل المشاكل بطريقة تعاونية من خلال هيئة متغيرة وفى الغالب الاعم هيئة غير واضحة والنتيجة نظام عالمى تربط فية شبكات الحكم الكونية بين شركات البرمجيات والكنيسة الكاثوليكية ومنظمة العفو الدولية وبين الاتحاد الاوروبى والامم المتحدة وصولا إلى المقاطعات فى بعض الدول (٢٠) .

وتوجه آن مارى سلوتر نقدا لهذا التصور فتذكر أن السلطة الخاصة لا تشكل بديلا لسلطة الدولة ، وأن مسألة انتقال السلطة ليست لعبة صفرية فاكتساب السلطة من قبل العناصر خارج الدولة لا يترجم

بالضرورة على إنه فقدان للسلطة من جانب الدولة ، بل على النقيض من ذلك فالعديد من المنظمات غير الحكومية تشكل مع مثيلاتها من المنظمات الأجنبية شبكة تمارس ضغطا إضافيا على الروافع التقليدية للسياسات المحلية .

وترى أن الدولة لا تختفى لكن تتفكك إلى اجزائها المنفصلة المتميزة وظيفيا وتقيم تلك الاجزاء كالمحاكم والهيئات التنظيمية وكبار الموظفين والاداريين والهيئات التشريعية شبكات مع شبيهاتها فى الخارج مكونة نسيجا كثيفا من العلاقات التى تشكل نظاما جديدا عابرا للحكومات ، ولعبت المشاكل الدولية الراهنة كالارهاب والجريمة المنظمة وتدهور البيئة وغسيل الأموال والافلاس المصرفى وتدليس الأوراق المالية وغيرها دورا هاما فى إيجاد هذه العلاقات ، وشكلت المؤسسات الحكومية شبكات خاصة بها ، تتراوح من لجنة بازل لرؤساء البنوك المركزية ، إلى الروابط غير الرسمية للوكالات المعنية بتنفيذ القانون ، إلى الشبكات القانونية التى تجعل الأحكام القضائية الأجنبية أمرا مألوفا أكثر فاكثر .

وتضيف بأن المؤسسات المهيمنة فى تلك الشبكات لاتزال متمركزة فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، غير أنه يمكن الاحساس بها فى كل ركن من أركان الكون ، ومن هنا فإن تفكيك الدولة يسمح بتقييم نوعية المؤسسات القضائية والادارية والتشريعية وهل الحكومات ديموقراطية أم لا ، فالتفاعل المنتظم مع الزملاء الأجانب يوفر قنوات جديدة لنشر المسئولية الديموقراطية والنزاهة الحكومية وحكم القانون كما أن النزعة عبر الحكومية تجعل التحكم فى المؤسسات الحكومية فى أيدى المواطنين ، الذين يجب أن يحافظوا على حكوماتهم باعتبارها مسئولة عن نشاطاتهم عبر القومية وبالتالى عن واجباتهم المحلية . (٢١)

ومن الواضح من خلال هذه الرؤية لمارى سلوتر إنها تخلط فى تناولها للموضوع بين الدولة والنظام السياسى ، فالدولة القومية لا تتفكك من خلال ظهور الشبكات العابرة للحكومات لان المؤسسات التى تكون هذه الشبكات هى فى الاصل مؤسسات نابعة من النظام السياسى فى نطاق الدولة القومية وظهور المؤسسات العابرة للحكومات بالمفهوم الذى قدمته سلوتر لا يعنى كذلك تفكك النظام السياسى ، وإنما يعنى تكيف النظام السياسى مع المستجدات ولقد أشارت جيسكا ماتيوز فى دراستها السابق الاشارة إليها إلى أن القوى الجديدة التى ظهرت فى ظل العولمة ذات طبيعة شبكية فى حين أن أبنية السلطة السياسية لازالت ذات طابع هيراركى (٢٢) ومن ثم فالامر بناء على هذا التشخيص يتطلب إعادة هيكلة هذه الابنية بحيث تتواءم مع الواقع الجديد الذى تتعامل معه ، ومن ثم فالرأى عندنا أن الدولة القومية كإطار لنشاط النظم السياسية لن تختفى أو تتفكك ولكنها لن تصبح الدائرة الوحيدة لنشاط هذه النظم وإنما أصبحت دائرة بين دوائر أخرى لهذا النشاط وهذه الدوائر هى :

أ – دائرة ما فوق الدولة القومية وتشمل المستوى الإقليمى والكونى .

ب – دائرة أدنى من الدولة القومية ونطلق عليها الدائرة المحلية وبينهما تقع دائرة الدولة القومية ، وهى فى هذا السياق أداة للربط بين الدائرتين السابقتين .

ويرجع بقاء الدولة القومية بنظر الباحث إلى طبيعة التناقض القائم بين الظواهر الناتجة عن العولمة بين الاندماج والتكتل من ناحية والانقسام والتفتت من ناحية أخرى ، كما يرجع إلى ظهور فاعلين مؤثرين أخرين غير الدول ، هؤلاء الفاعلون لا يتقيدون بما تتقيد به الدول ولا يرغبون فى قبول أى قيود ، فى المستقبل المنظور ، ومن ثم يصبح بقاء الدولة القومية بوصفها كيانا قانونيا يمكن أن يتحمل بالمسئوليات والالتزامات أمرا مطلوبا ، وبعيدا عن الجدل المثار حول الدولة القومية ومستقبلها [٢٣] ، فإن الوضع القائم بالمفهوم المتقدم يفرض إعادة هيكلة النظم السياسية بحيث تكون قادرة على التعامل مع الواقع الجديد ، فالنظم السياسية بحاجة إلى بناء مؤسسى جديد يتكون من مستوى للتعامل مع الاطار الكونى وآخر للتعامل مع الاطار الاقليمى ، وثالث للتعامل مع الاطار المحلى ، ورابع للربط بين هذه المستويات .

ومن ثم فثمة حاجة إلى بناء مؤسسى جديد يضم مؤسسات فوق قومية ومؤسسات قومية ، ومؤسسات محلية ، ولا شك أن هذا يتطلب ما يلى :

أ – تحديد طبيعة كل مجموعة من المؤسسات على كل من هذه المستويات من حيث أسلوب تشكيلها وأسلوب عملها والوظائف التى يتعين عليها القيام بها .

ب – تحديد علاقاتها ببعضها البعض ووضع النظم الكفيلة بتسيير عملها .

جـ – تحديد الوظائف التى يمكن أن تقوم بها على كل من هذه المستويات .

ء – تحديد علاقاتها بالمواطنين ، وتحديد واجبات وحقوق المواطنين تجاه هذا البناء المؤسسى الجديد .

من ناحية أخرى ففى نطاق إعادة هيكلة النظم السياسية المعاصرة بالمفهوم المتقدم تبرز إشكالية أخرى تتمثل فى ضرورة التحول من المركزية السياسية إلى اللامركزية السياسية ، حيث يتطلب الواقع السياسى الجديد تعددية مراكز السلطة على كافة المستويات ، والواقع أن مفهوم اللامركزية السياسية يختلف عن مفهوم اللامركزية الادارية ، فالمفهوم الأخير هو بمثابة توزيع اختصاصات معينة من السلطة المركزية على هيئات محلية معينة مع بقاء سلطة الأمر فى مركز واحد ، ويتم ذلك بعمل ارادى أى بقانون من جانب السلطة المركزية ومن ثم فلا تعدد فى مراكز السلطة وإنما تخويل لبعض الاختصاصات من مركز السلطة الاوحد لبعض الهيئات المحلية وتحت رقابتها ، ومن ثم فإن الهيئات المحلية فى نظام اللامركزية الادارية ليست ذات اختصاص أصيل .

أما مفهوم اللامركزية السياسية فهو يقوم على تعدد مراكز السلطة فى الدولة والتى تمارس منها

مظاهر سيادتها وهو مفهوم ارتبط فى الفقة السياسى القانونى بالدولة الفيدرالية حيث تتوزع مراكز السلطة بين الدولة الفيدرالية والولايات استنادا إلى الدستور ومن ثم فإن مراكز السلطة ذات اختصاص أصيل نابع من الدستور [٢٤] وفى نطاق الواقع الجديد فإن معظم النظم السياسية المعاصرة والتى تقوم أساسا على مركزية السلطة ، واللامركزية الادارية تواجه إشكالية التحول إلى اللامركزية السياسية ، حيث صار من الضرورى تعدد مراكز السلطة وبحيث يكون لهذه المراكز اختصاصات أصيلة وبما لا يتعارض مع سيادة الدولة .

ويشير أبتر إلى السلطة المركزية والسلطة اللامركزية فيوضح أن السلطة المركزية تشهد انسيابا متتابعا للأوامر والتوجيهات من القمة نحو القاعدة ليتم تطبيقها وممارستها من خلال تفويض معين للسلطة، أما السلطة اللامركزية ففيها تتولد القوة من عامة الشعب من خلال تجميع رغباته ومطالبه السياسية ويتم التعبير عنها عن طريق جماعات عديدة ويجرى تنظيمها وترتيبها من خلال نسق من المعايير والقواعد ، ويرى أبتر إنه فى إطار السلطة اللامركزية يقوم نظام يتميز بالرقابة والتوازن .

ويتضح من خلال هذا العرض ان التحول إلى السلطة اللامركزية وفقا لأبتر هو من متطلبات قيام نظام ديموقراطى متوزان حيث تخضع فيه السلطة التنفيذية للرقابة البرلمانية ، كما أن الفقه السياسى والدستورى تناول الموضوع من زاوية فنية تتعلق بالنظام السياسى الفيدرالى ، وآليات تسييره . [٢٥]

أما التحول المطلوب بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة نحو اللامركزية السياسية فهو برأى الباحث شرط ضرورى لزيادة كفاءة وفعالية أداء النظم السياسية المعاصرة أيا كان نوع هذه النظم [٢٦] ، حيث إن الدور المركزى للسلطة السياسية فى المجتمع سيتغير من السيطرة والتحكم استنادا إلى المفهوم الكلاسيكى للسيادة إلى دور السعى للوصول إلى نقطة توازن ملائمة تتحقق عندها أقصى مصالح ممكنة للقوى السياسية المختلفة فى المجتمع ، وبحيث تقتنع هذه القوى بأن ما يتحقق لها عند هذه النقطة لا يمكن ان يتحقق لها فى حالة استمرار الصراع والتنافس وعندئذ يتحقق ما أشار إليه أبتر من أن السياسة يمكن النظر إليها بوصفها الامر الذى يحافظ على التوازن السياسى والاستقرار وقابلية النظام السياسى للحياة . [٢٧]

وفى نطاق المجموعة البنائية من الإشكاليات تبرز اشكالية التمثيل السياسى والتى تدور حول كيفيه الوصول إلى الأسلوب الملائم الذى يتيح تمثيل كافة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة فى المجتمع فى نطاق النظام السياسى ، وبحيث تمارس نشاطها فى اطار هذا النظام ، خاصة وأن الاسلوب "الكلاسيكى " للتمثيل السياسى لم يعد كافيا للقيام بهذه المهمة فى ظل الواقع السياسى الجديد .

والجديربالذكر وكما يقول روبرت داهل ان مفهوم التمثيل السياسى وأساليبه الحالية قد ارتبط بتطور الدولة القومية ، [٢٨] ومن ثم يصبح من الضرورى فى ظل التطورات الجديدة للدولة القومية الآن أن يتطور هذا المفهوم وآلياته بما يتواءم والمستجدات الجديدة .

وتشير بعض الدراسات المعاصرة إلى حدوث قدر من التحول فى قنوات التمثيل السياسى فى النظم السياسية الديموقراطية المستقرة وذات التقاليد الراسخة ، حيث إن هذه القنوات لم تعد مقصورة على المجالس النيابية التى تتشكل بالانتخاب ، بل نما حول هذه المجالس جهاز ضخم من التمثيل المتخصص الذى يعتمد على المصالح ، وهذه الاتحادات المصلحية صارت التعبير الاساسى عن المجتمع الاهلى فى معظم هذه النظم . وتوضح هذه الدراسات ان النظم السياسية التى أخذت بالديمقراطية حديثا تواجه موقفا صعبا لأنها لا تملك قنوات التمثيل التى تتمتع بها النظم الديمقراطية المستقرة والتى نمت تدريجيا على مدى مرحلة تاريخية طويلة نسبيا . (٢٩)

والواقع ان الحاجة قد أصبحت ملحة بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة كافة لخلق قنوات جديدة للتمثيل السياسى تتواءم مع المستجدات التى تواجه هذه النظم ، ولا توجد وصفة جاهزة فى هذا المجال ، وإنما يمكن لكل نظام سياسى أن يكتشف من خلال دراسة واقع الحياة السياسية الذى يتعامل معه متطلبات التمثيل السياسى لهذا الواقع (٣٠) وتبقى فى اطار هذه المجموعة من الاشكاليات البنائية ، إشكالية التغيير السياسى فكل النظم السياسية تتعرض للتغيير ، ويذكر روبرت داهل إنه على مدى التاريخ السياسى لا يوجد نظام سياسى لم يتغير ويشير إلى صعوبة التنبؤ بالتغير السياسى ، ومن ثم فإن مساحة كبيرة من عدم التأكد تصبح السمة المميزة للحياة السياسية خاصة فى هذا العصر الذى يتسم بسرعة التغير . (٣١)

ويحدد نصر مهنا مصادر التغير السياسى استنادا إلى ألموند فيشير إلى انها تنبع من النظام السياسى نفسه والتغيرات التى تلحق بالنخبة السياسية ، ومن الجماعات المحلية فى البيئة الاجتماعية ، ثم من النظم السياسية فى البيئة الدولية وعادة ما تتفاعل العوامل النابعة من هذه المصادر مع بعضها البعض ، فضغوط النخبة قد تؤثر على قدرات النظام السياسى ويمكن ان تمتد إلى المجتمع والنظام الدولى .

ويشير إلى أننا عندما ننظر إلى تفاعل النظام مع البيئة فإن انتباهنا سيتجه إلى دراسة التغيرات فى حجم وكمية التدفق فى المدخلات والمخرجات واذا ما كانت فوق قدرات هياكل واداء النظام ، ومن ثم فيمكننا ان نقدر احتمالات التغيير فى الهيكل ونمط العمل ، مع ملاحظة ان التغيرات فى البيئة المحلية والدولية سوف تؤثر على تدفق المدخلات فى النظام السياسى ، ومن ثم يمكن التعرف على كيفية تأثير هذه التغيرات على النظام من خلال معرفة معدل الزيادة أو النقصان فى هذا التدفق ودرجة التغير فى مضمونه . (٣٢)

ولا شك فى أن النظم السياسية المعاصرة تواجة العديد من العوامل الدافعة نحو التغيير ومن ثم فإن إشكالية التغيير السياسى تتبلور فى كيفية الوصول إلى نقطة التوازن الملائمة بين الحاجة الملحة للتغيير السياسى المستمر بفعل المتغيرات التى تتعرض لها النظم السياسية والحاجة إلى درجة ملائمة من الاستقرار السياسى التى تكفل انتظام سير العمل السياسى . (٣٣)

ثانيا : مجموعة الاشكاليات الوظيفية

وتتمثل فى ازدياد الأهمية النسبية لبعض وظائف النظم السياسية واتساع دائرة بعض الوظائف ، وتغير محتوى وظائف أخرى وضرورة تغيير أسلوب أداء بعض الوظائف حيث إن اسلوب الأداء التقليدى لم يعد ملائما لواقع الحياة السياسية المعاصرة ، هذا بالاضافة إلى ظهور مجالات جديدة لوظائف النظم السياسية

ويكفى أن نشير إلى نماذج لبعض وظائف النظم السياسية للتعرف على طبيعة ما تواجهه النظم السياسية من اشكاليات فى هذا المجال .

من وظائف النظم السياسية الوظيفة الاتصالية وهى تدور حول توفير قنوات الاتصال التى تربط بين مكونات النظام السياسى وتوفير المعلومات اللازمة لصنع واتخاذ وتنفيذ القرارات السياسية ، وكذلك التعرف على ردود أفعال المواطنين تجاه هذه القرارات ، وعادة ما تقوم بهذه الوظيفة وسائل الإعلام والأحزاب السياسية . (٣٤)

هذه الوظيفة كانت من الوظائف الفنية المرتبطة بعمل النظام السياسى إلا أنها فى الواقع المعاصر إزدادت أهميتها النسبية بصورة واضحة فلم تعد مقصورة على دائرة الدولة القومية ، بل أصبح لها دور هام فى المجال الخارجى حيث تتطلب ظروف هذا العصر ، خلق قنوات اتصال ساخنة ومستمرة مع مراكز التأثير الخارجية حيث ان وجود هذه القنوات يسهل مهمة النظم السياسية فى التعامل مع الآثار الناتجة عن القرارات التى تتخذ عبر مراكز التأثير الخارجية ، كما تتيح لها إمكانية التأثير فى بعض هذه القرارات ، من ناحية أخرى ازداد مجال عمل الوظيفة الاتصالية حيث إنها الاداة الرئيسية لما يطلق عليه التسويق السياسى (٣٥) حيث يتم من خلال هذه الوظيفة الترويج لبعض السياسات والقرارات التى تتخذها النظم السياسية ، بل وكذلك الترويج لبعض الرؤى والأفكار كما تتيح للنظم السياسية فى ظل الامكانات المتطورة لوسائل الاعلام والاتصال ونظم المعلومات ان تعرض لعناصر ثقافتها وحضارتها وخلق رأى عام خارجى مساند لقضاياها .

من ناحية أخرى فإن الواقع السياسى المعاصر يعطى لأساليب التعامل النفسى أهمية خاصة وهو ما يزيد من أهمية الوظيفة الاتصالية بوصفها تقوم فى جوهرها على التعامل النفسى ، إن تهيئة البيئة الداخلية على سبيل المثال لقرار معين ، يمثل خطوة هامة لتحقيق هذا القرار للأهداف التى اتخذ من أجلها ، ونفس الشئ يمكن تطبيقة على البيئة الخارجية .

ومن الوظائف الأخرى التى ازدادت أهميتها النسبية الوظيفية التطويرية والتى تتمثل فى قيام النظام السياسى بتوفير الآليات التى تسمح له بتطوير نفسه باستمرار من حيث بنائه المؤسسى وأساليبه وادواته فى العمل بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة فى المجتمع ، وبما يؤدى إلى زيادة قدرته على استيعاب القوى السياسية الجديدة فى نطاق النظام السياسى وهو ما يساعد على تحقيق الاستقرار السياسى ، والآليات

الرئيسية لهذه الوظيفة هى الانتخابات والاحزاب السياسية وجماعات المصالح وجماعات الضغط [٣٦] وفى اطار الواقع الجديد تزداد أهمية آلية قياس اتجاهات الرأى العام داخليا وخارجيا حيث إن هذه القياسات تساعد على اكتشاف الجديد باستمرار وتتيح للنظام السياسى الفرصة لتحديد مجال ونطاق التطوير المطلوب والبحث عن وسائل تحقيقه [٣٧] .

ومن الوظائف التى اتسعت دائرتها وظيفة تجميع المصالح حيث إن الأمر لم يعد مقصورا على المستوى القومى وانما أصبح يمتد إلى المستوى الخارجى والمستوى المحلى ، حيث تزداد درجة تداخل المصالح وتشابكها ولقد كانت هذه الوظيفة تضطلع بها أساسا الاحزاب السياسية وجماعات المصالح ويضاف إليها اليوم الجمعيات الاهلية غير الحكومية ، إلا أنه نظرا لازدياد درجة تعقد هذه الوظيفة فإن النظم السياسية المعاصرة بحاجة إلى إيجاد مؤسسات أخرى متخصصة فى هذا المجال ، لأن اكتشاف التشابكات فى المصالح فى الواقع السياسى المعاصر ليس أمرا سهلا ، حيث نجد قطاعات من أصحاب المصالح تستند إلى عناصر قوة خارجية بحكم ارتباط مصالحها مع الخارج كما أن تقدير الأهمية النسبية لمصلحة معينة يختلف من مجتمع محلى إلى مجتمع آخر ، لهذه الاسباب فإن هذه الوظيفة لم تعد كما كان الوضع فى المرحلة التاريخية السابقة مقصورة على المستوى القومى . [٣٨]

ومن الوظائف التى تحتاج إلى تغيير أسلوب أدائها الوظيفة التنفيذية التى تتلخص فى نقل السياسات والقرارات إلى الواقع المادى وإلى حيز التنفيذ ، هذه الوظيفة كانت تعتمد فى أدائها على القوة القهرية استنادا إلى أن النظام السياسى يحتكر الحق الشرعى فى استخدام القوة والعنف لتنفيذ سياساته وقراراته إذا تطلب الأمر ذلك ، اتباع هذا الأسلوب لم يعد هو الأسلوب الملائم لواقع الحياة السياسية المعاصر إذ أن الأمر يتطلب المشاركة الشعبية فى تنفيذ السياسات والقرارات . ومن ثم فمن خلال الحوار يمكن تحديد الوسائل الملائمة لتنفيذ السياسات والقرارات بل إن المشاركة الشعبية فى هذا المجال قد تؤدى إلى اكتشاف وسائل وأساليب أكثر فعالية وأقل تكلفة ، كذلك يمكن الاستفادة بما تتيحه تكنولوجيا المعلومات من وسائل وأساليب جديدة أكثر فعالية وأقل تكلفة فى تنفيذ بعض السياسات والقرارات ، وقد أثبتت بعض التجارب العملية فى بعض الدول نجاح الأساليب المستمدة من تكنولوجيا المعلومات فى تنفيذ بعض السياسات فى مجال التعليم والصحة وتحصيل الضرائب [٣٩]

ومن الوظائف التى اتسع مجالها الوظيفة التشريعية ، حيث إن نطاق التشريع قد اتسع ليشمل مجالات جديدة ذات خصائص فنية معقدة وذات أبعاد متعددة ، كذلك أصبحت عملية التشريع لا تخضع فقط للمؤثرات الداخلية وإنما أصبح للمؤثرات الخارجية تأثير لا يمكن تجاهله . فمن مجالات التشريع الجديدة البيئة والتجارة الاليكترونية ومنع الاحتكار وحماية المستهلك ، وكلها مجالات ذات طبيعة فنية معقدة تتطلب توافر قدرات ومهارات وخبرات خاصة لمن يقوم بوضع التشريعات الخاصة بها ، ومن أمثلة التأثير الخارجى على

عملية التشريع ما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب ، حيث إن أى تشريع فى هذا المجال لابد وان يأخذ فى الاعتبار على سبيل المثال القواعد المنظمة لحركة التجارة العالمية وأسعار الضريبة فى الدول المنافسة . (٤٠)

من ناحية أخرى ازدادت الأهمية النسبية للوظيفة التشريعية باعتبارها إحدى الوظائف الهامة فى مجال وضع أسس التنظيم الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع فى ظل نظام اقتصاد السوق ، وصار الحديث اليوم فى ادبيات النظم السياسية يدور حول جودة المنتج التشريعى وتحديد مواصفات الجودة لهذا المنتج بوصفه عاملا مؤثرا فى حركة الاستثمار وتدفق الاستثمارات من الخارج وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطنى .

وتأتى الوظيفة القضائية لتبرز كذلك بوصفها عاملا محددا لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطنى ، فوجود نظام قضائى حر منضبط لا يخضع للمؤثرات والضغوط السياسية ، ولديه القدرة على الفصل السريع فى المنازعات وسرعة تنفيذ الأحكام يعد من العوامل الجاذبة للاستثمارات وانتظام المعاملات ، كذلك فإن القضاء قد أصبح يقوم بالفصل فى منازعات ذات طبيعة فنية معقدة الامر الذى يتطلب زيادة مهارات الهيئات القضائية وتوفير الخبرات اللازمة لها للتعامل مع مثل هذا النوع من القضايا ، خاصة فى ظل الاتجاه إلى الاتفاق على عرض المنازعات على ما يعرف بمحاكم التحكيم ، وهى محاكم ذات طبيعة خاصة تختلف عن المحاكم العادية . (٤١)

ومن الوظائف التى تغير محتواها الوظيفة التوزيعية والتى تقوم على أساس تحقيق التوازن بين المطالب والحاجات والموارد المتاحة لاشباع هذه الحاجات والمطالب من خلال قيام النظام السياسى بوضع الآليات اللازمة لترتيب الأولويات وتوزيع الموارد ، فالوظيفة التوزيعية كانت تركز على الجوانب المادية أساسا ، أما محتوى هذه الوظيفة فى الواقع المعاصر ، فهو يمتد إلى الجوانب المعنوية كالحاجة إلى المعلومات وإلى اكتساب المعرفة وتنمية المهارات ، فإن كان الهدف الرئيسى للوظيفة التوزيعية هو تحقيق العدالة الاجتماعية ، فإن تحقيق هذا الهدف لابد وأن يراعى التغير الذى طرأ على مفهوم العدالة الاجتماعية فى الواقع المعاصر . (٤٢)

هذه نماذج لبعض الاشكاليات التى تواجه النظم السياسية على المستوى الوظيفى ، ولا شك أنها تتطلب إجراء العديد من التغييرات على هذا المستوى ، بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة ، ولكن جوهر هذه الاشكاليات يتمثل فى ان التغييرات المطلوبة لابد وان تكون تغييرات سريعة وهو ما يصطدم عادة بقيود ناتجة عن الخبرات السابقة فى مجال اداء هذه الوظائف ، حيث ان الاعتماد على القيام بوظيفة ما بطريقة معينة وبمفهوم معين على مدى زمنى طويل يتولد عنه مقاومة شديدة للتغيير الذى يتطلب فكرا جديدا وفهما جديدا وإبتكارا ومهارات جديدة .

ثالثا : مجموعة الاشكاليات الفكرية

وهذه المجموعة من الاشكاليات هى من أصعب ما يواجه النظم السياسية المعاصرة ، فالمعروف ان معدل التغير فى الواقع المادى الملموس يفوق معدل التغير فى الجانب المعنوى ، فالطبيعة البشرية تحتاج إلى المزيد من الوقت لتفهم التغير الذى يحدث وتمثله واضفاء المعنى عليه ، وهذه المسألة تزداد تعقيدا فى عصر تفوق فيه معدلات التغيرات ومداها وطبيعتها قدرة البشر على استيعابها وتمثلها ، والأمر لا يختلف فى هذا الشأن بالنسبة للنظم السياسية التى تحركها قوى بشرية وتستهدف تحقيق أهداف بشرية فى مجتمع بشرى .

ومن ثم فأول الاشكاليات الفكرية تتمثل فى مدى قدرة النظم السياسية على إدراك التغيرات التى تحدث ومداها وطبيعتها ، وفى توافر القدرة لدى القائمين على هذه النظم على الايمان بضرورة التغيير والاقتناع بأنه هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق التوازن والاستقرار للنظام السياسى ، إلا أن عملية التغيير تصطدم عادة بقوة مقاومة لحركة التغيير ليس استنادا إلى معيار المصالح التى قد تضار نتيجة لذلك فحسب وانما استنادا إلى رؤى فكرية تشكلت على مدى مرحلة زمنية سابقة ، مليئة بالخبرات والعادات والتقاليد الأمر الذى يجعل من الصعب التخلص منها بسهولة كذلك فإن درجة المخاطرة فى عملية التغيير تبدو بالنسبة للقائمين على النظم السياسية مرتفعة للغاية حيث إنها ربما تقودهم إلى ما لا يعرفون ، ويزداد الإحساس بذلك فى ظل واقع سريع التغير كالواقع المعاصر ، من ناحية أخرى فثمة قضايا جديدة ووسائل حديثة، لا يستطيع الكثيرون من القائمين على النظم السياسية إدراكها بحكم تشكل أساليب إدراكهم فى ظروف مختلفة ، لذلك يمثل الجانب الفكرى أخطر الإشكاليات التى تواجه النظم السياسية المعاصرة فى تعاملها مع ظواهر العولمة . (٤٣)

وفى هذا المجال تبرز الأيدلوجيات السياسية ذات الأنساق الفكرية المغلقة والتى شكلت فكر وثقافة الكثيرين من الساسة الذين اكتسبوا خبراتهم السياسية فى إطارها لتعد من أهم الاشكاليات التى تواجه النظم السياسية المعاصرة فى التعامل مع ظواهر العولمة .(٤٤)

المبحث الثالث : أنماط استجابة النظم السياسية لاشكاليات العولمة

سبق أن أشرنا إلى أن النظم السياسية المعاصرة تواجه ثلاث مجموعات من الإشكاليات الناتجة عن العولمة ، وهى مجموعة الإشكاليات البنائية والوظيفية والفكرية ولقد تباينت ردود أفعال هذه النظم تجاه كل مجموعة من هذه الإشكاليات ويمكن دراسة ذلك على خط متصل يبدأ من أقصى اليمين بما نطلق عليه الجمود وينتهى فى أقصى اليسار بما يطلق عليه المرونة ، ويقصد بالجمود تجاهل النظام السياسى لهذه الاشكاليات وعدم مبادرته بالقيام بأى عمل او نشاط للتعامل معها ويقصد بالمرونة إدراك النظام السياسى لخطورة هذه الاشكاليات وما تمثله من تحديات بالنسبة له وبالتالى مبادرته باتخاذ إجراءات والقيام بأنشطة للتعامل مع هذه الاشكاليات ومن ثم تتوزع النظم السياسية على هذا المتصل اقترابا وابتعادا عن الجمود والمرونة بالمفهوم

المتقدم ، وذلك تبعا لنوعية وحجم ردود افعالها تجاه هذه الاشكاليات ، وقد استخدمنا اصطلاح نمط الاستجابة للتعبير عن نوعية ردود أفعال النظم السياسية تجاه هذه الإشكاليات واتجاهاتها بصدد التعامل معها .

وفيما يلى نعرض لأهم أنماط استجابة النظم السياسية المعاصرة لهذه الإشكاليات :

أ - أنماط استجابة النظم السياسة المعاصرة للأشكاليات البنائية الناتجة عن العولمة

تباينت أنماط استجابة النظم السياسية المعاصرة تجاه الاشكاليات البنائية الناتجة عن العولمة ، نتيجة لاختلاف الوزن النسبى لكل من هذه الاشكاليات بالنسبة لكل نظام ، واختلاف الخصائص النوعية لكل نظام عن النظم الأخرى واختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على المستوى الداخلى والخارجى للنظم السياسية ، وفى إطار هذه الاختلافات يمكن تحديد الأنماط التالية من الاستجابة للإشكاليات البنائية الناتجة عن العولمة .

١ - إعادة هيكلة النظام السياسى تدريجيا

ويعد النموذج البريطانى هو النموذج الواضح فى هذا المجال ، حيث شهد النظام السياسى البريطانى اعادة هيكلة تدريجية تمثلت فى منح البرلمان فى اسكتلندا وويلز بعض الاختصاصات التى كانت موكلة لمجلس العموم البريطانى ، كما اتجه النظام البريطانى إلى التوصل إلى تسوية سلمية للأوضاع فى ايرلندا هذا بالاضافة إلى البدء فى تنفيذ خطة متكاملة لنقل بعض السلطات للمحليات ، وبالرغم من المرونة الواضحة التى اتسم بها أداء النظام البريطانى فى هذا الصدد ، إلا أنه واجه العديد من الصعوبات وبالرغم من هذه الصعوبات إلا أن هذا النمط البريطانى للاستجابة للإشكاليات البنائية الناتجة عن العولمة يعد أبرز النماذج التى تدل على وعى عميق من قبل القائمين على النظام البريطانى بطبيعة الاشكاليات البنائية التى تواجهه . (٤٥)

٢ - إعادة بناء الهياكل التقليدية للنظام السياسى

النموذج الأمريكى هو أبرز النماذج فى هذا المجال ويستند إلى أن النظام السياسى الأمريكى يقوم فى الأساس على اللامركزية السياسية وتوزع مراكز السلطة ، ومن ثم فجوهر الاشكالية البنائية بالنسبة لهذا النظام يتمثل فى أن هياكله على المستوى المركزى قد تضخمت فى ظروف الحرب الباردة ، ومن ثم فلابد من القيام بتعديل فى هذا الوضع للوصول إلى ما أطلق علية بيل كلينتون وآل جور حكومة صغيرة ذات فعالية كبيرة ، ومن ثم كان التركيز على الوصول إلى الحجم المناسب لهياكل النظام الذى يؤدى إلى زيادة فعالية الأداء والكفاءة فى القيام بالوظائف الموكلة إليه وفى اطار هذه العملية تم الغاء بعض المؤسسات وادماج بعضها واسناد مهام البعض الآخر لمؤسسات أخرى ، وانشاء بعض المؤسسات الجديدة المختصة بمجالات عمل معينة .

كما تم اللجوء إلى أسلوب خفض موازنات بعض المؤسسات بما يفرض عليها ضرورة تطوير أدائها وتحسينه بتكلفة أقل .

ولقد تحقق بعض النجاح فى اطار هذا النموذج ، إلا أنه لقى مقاومة فى بعض المجالات ، خاصة فى المؤسسات العاملة فى مجال السياسة الخارجية ، والتى يتطلب الوضع القائم الان ازدياد اعبائها فى الوقت الذى تقوم فلسفة اعادة البناء على تقليص حجمها وخفض موازناتها . (٤٦)

٣ – إعادة الهيكلة الجزئية للنظام من الداخل

ويقوم هذا الاسلوب على أساس أن الانتخابات الديمقراطية الحرة النزيهة هى الاداة الرئيسية لاحداث التغيير السياسى المطلوب وإعادة هيكلة النظام السياسى بما يتواءم مع المتغيرات الجديدة ، ويختلف هذا الأسلوب عن الاسلوبين السابقين فى كونه قد ترك المبادرة لاحداث التغيير لقوى الحياة السياسية فى المجتمع ، وقد تبنت هذا الأسلوب معظم الانظمة الاوروبية ، والتى أدت الانتخابات فيها إلى وصول قوى سياسية جديدة إلى مواقع السلطة ، بأفكار وسياسات جديدة ، واتبعت هذا الاسلوب كذلك بعض النظم فى الدول النامية كنيجيريا والسنغال ، وإيران والهند ، وتفاوتت درجات نجاح هذا النمط من أنماط الاستجابة بين نظام ونظام آخر ، إلا أن ما تحقق يعد خطوة على الطريق . (٤٧)

٤ – اللامركزية الاقتصادية والمركزية السياسية

ويقدم النموذج الصينى أبرز نماذج هنا النمط من أنماط الاستجابة لاشكاليات العولمة ، فقد نقل النظام الصينى العديد من سلطاته فى المجال الاقتصادى إلى المقاطعات الصينية بل وسمح لها بعقد الاتفاقات الاقتصادية مع أطراف خارجية ، وفى ذات الوقت تمسك بمركزية السلطة السياسية وتركيزها فى قبضة الحزب الشيوعى الصينى الحاكم مع القيام بتجديد نخبة الحزب عبر الآليات الحزبية .

ويرى الصينيون أن هذا الاسلوب يتواءم مع الاوضاع الصينية ، والحفاظ على كيان الدولة الصينية وتجنب السلبيات التى شهدتها روسيا الاتحادية . (٤٨)

٥ – إطلاق الحرية الاقتصادية مع التخفف التدريجى من المركزية السياسية

ويمثل هذا النمط من الاستجابة العديد من النظم السياسية فى منطقة جنوب شرق آسيا خاصة كوريا الجنوبية ، وسنغافورة وتايوان حيث اتجهت هذه النظم إلى اعطاء المزيد من الحرية الاقتصادية والتخفف التدريجى من المركزية السياسية عبر الاليات الديمقراطية التقليدية ، وقد حققت هذه النظم قدرا من النجاح فى إحداث نوع من أنواع التغيير فى بنيه نظمها السياسية ، اذ أتاح لها هذا الاسلوب دخول قوى سياسية جديدة إلى نطاق النظام السياسى وهو ما يساعدها على احداث بعض التعديلات فى هيكل نظمها السياسية . (٤٩)

٦ – إطلاق الحرية السياسية والاقتصادية دون قيود

ويقدم النظام الروسى نموذج هذا النمط من الاستجابة لاشكاليات العولمة خاصة فى عهد الرئيس بوريس يلتسين ولقد أدى هذا النمط إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية فى روسيا الاتحادية ، وإلى حالة من الفوضى السياسية وعدم الاستقرار السياسى ، الامر الذى أدى إلى تنحى يلتسين عن السلطة وتولى بوتين الذى اجرى انتخابات رئاسية نجح فى حسمها لصالحه من الجولة الاولى ، وتوضح المعلومات المتاحة حتى اعداد هذه الدراسة ان بوتين سيحاول اقامة حكومة تضم عناصر من مختلف القوى السياسية الروسية تتولى مهمة المراجعة والتطوير لما تم خلال عهد يلتسين . (٥٠)

٧ – نمط التغييرات الشكلية دون المساس بجوهر النظام

لجأت بعض النظم السياسية إلى نمط استجابة يقوم على إحداث بعض التغييرات الشكلية دون المساس بجوهر النظام السياسى فى محاولة لاستيعاب الضغوط الناتجة عن اشكاليات العولمة ، والواقع ان هذا النمط من الاستجابة لا يتواءم مع متطلبات التعامل الفعال مع هذه الاشكاليات ، والنظم السياسية العربية هى أكثر النظم اخذا بهذا النمط . (٥١)

٨ – نمط رفض الاستجابة لاحداث أى تغيير بنائى

رفضت بعض النظم القيام بأى محاولة لتغيير نظمها السياسية وقد تفاوتت النتائج التى نتجت عن هذا النمط من أنماط الاستجابة ما بين ازدياد حدة الصراع السياسى الداخلى وتدهور الاوضاع المعيشية للسكان وانفجار النظام السياسى ذاته والدخول إلى دائرة الحروب الأهلية ، بعض النظم الافريقية تقدم نماذج واضحة فى هذا المجال ، وكذلك يوغسلافيا السابقة .(٥٢)

ب – أنماط استجابة النظم السياسية المعاصرة للاشكاليات الوظيفية الناتجة عن العولمة

اختلفت النظم السياسية المعاصرة من حيث الانماط التى قدمتها استجابة للأشكاليات الوظيفية الناتجة عن العولمة ويمكن أن نحدد أهم هذه الأنماط على النحو التالى :

١ – نمط الاستجابة الواسع :

والذى يشمل توسيع دائرة بعض الوظائف وتغيير محتوى وظائف أخرى وتعديل أسلوب أداء مجموعة ثالثة من الوظائف .

تبنى هذا النمط عدد قليل من النظم السياسية أهمها النظام الامريكى والبريطانى وبعض الانظمة الاوروبية ، وان اختلفت كل منها فى تحديد الوظائف التى تدخل فى نطاق كل نوعية من النوعيات السابق تحديدها ، وذلك بحكم مصالحها وظروفها الخاصة ، فقد اولى النظام الامريكى الوظيفة الاتصالية اهتماما واضحا يتناسب

مع اهميتها بالنسبة لمصالحه وتقديره لدور الولايات المتحدة على مستوى العالم وساعده على ذلك المزايا النسبية التى تتمتع بها الولايات المتحدة فى مجال الاعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات وبصفة عامة فى مجال صناعة المنتجات الاعلامية والثقافية .

أما النظام البريطانى فقد أعطى الاولوية للوظيفة التطويرية استنادا إلى توافر قدر مناسب من الخبرة السياسية البريطانية فى هذا المجال وباعتبار أن القيام بهذه الوظيفة وفقا لمتطلبات الواقع السياسى الجديد يحافظ على الكيان البريطانى وعلى دورة فى حركة الأحداث .

النظم الأوروبية أعطت عناية خاصة بالوظيفة التوزيعية باعتبار أن خلق الآليات الجديدة فى هذا المجال يساعد على علاج مشكلات الرفاهية الاجتماعية ، التى بدأت فى الظهور وصارت تمثل تهديدا للأستقرار الاجتماعى الذى نجحت هذه الدول فى الوصول إليه بعد نضال طويل .

وبالرغم من الاختلاف فى نطاق النظم التى تقع فى اطار هذا النمط ، الا أنها تقدم فى المحصلة النهائية نمطا ذا درجة عالية من الاستجابة الملائمة للتعامل مع اشكاليات العولمة الوظيفية [٥٢]

٢ – نمط الاستجابة الجزئى

ويقوم على أساس اتجاه بعض النظم السياسية المعاصرة إلى احداث تعديل فى بعض وظائفها أو فى نطاق مجال معين لهذه الوظائف مع عدم احداث تغيير فى محتوى وأسلوب أداء الوظائف الأخرى ، وقد اختلفت ايضا هذه النظم من حيث الوظائف التى اجرت عليها بعض التعديل ومن حيث محتوى هذا التعديل واتجاهه ومداه ، ومن حيث حجم الوظائف التى دخلت دائرة التعديل والوظائف التى لم تدخل هذه الدائرة .

النظام الصينى من أبرز النماذج فى إطار هذا النمط حيث أحدث تعديلا فى الوظيفة التنفيذية فيما يتعلق بالانشطة الاقتصادية ، كذلك أعطى أولوية خاصة لتعبئة الموارد التكنولوجية على المستوى الخارجى ، الا أنه أبقى على العديد من الوظائف الأخرى دون تعديل .

واتبعت بعض النظم فى جنوب شرق آسيا هذا الأسلوب وإن اختلفت عن النظام الصينى فى بعض جوانبه . [٥٤]

٣ – نمط الجمود

ويقوم على استمرار النظم السياسية فى قيامها بوظائفها دون إحداث أى تعديل أو الاكتفاء بإجراء تعديل شكلى ، وهو النمط السائد فى كثير من الدول خاصة دول العالم الثالث وقد أدى هذا الوضع إلى ازدياد الهوة بين هذه النظم والمجتمعات التى تحكمها ، وهو ما يهدد بمخاطر شديدة بالنسبة للاستقرار الاجتماعى والسياسى فى هذه المجتمعات . [٥٥]

جـ – انماط الاستجابة لاشكالية العولمة الفكرية

تراوحت أنماط استجابة النظم السياسية لاشكالية العولمة ما بين الجمود ويقصد به فى هذا المجال الانغلاق الفكرى بمعنى رفض الجديد والتمسك بكل ما هو قديم والمرونة ويقصد بها الانفتاح الفكرى بمعنى القبول بأن التجديد والتغيير هو سنة الحياة وان معيار التمسك بالموروث من القيم والتقاليد هو مدى ملاءمتها لظروف الحاضر وقدرتها على التعامل مع مشكلاته وقضاياه ، وإن لكل عصر إطاره المفاهيمى الخاص الملائم لخصائصه وقضاياه .

وفى اطار هذا التصور الافتراضى تنوعت أنماط استجابة النظم السياسية المعاصرة اقترابا أو ابتعادا عن الانغلاق والانفتاح الفكرى بالمفهوم المتقدم . (٥٦)

إلا أن الملاحظ أن ثمة علاقة ارتباطية بين أكثر النظم استجابة للاشكاليات البنائية والوظيفية ودرجة إنفتاحها الفكرى يؤكد هذا أن النظام الامريكى والبريطانى والنظم الاوروبية وهى أكثر النظم التى قدمت استجابات فعلية للتعامل مع اشكاليات العولمة هى النظم ذاتها التى طرحت رؤية فكرية جديدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا والتى أطلق عليها الطريق الثالث ، وهى تدور بصفة عامة حول تحقيق التوازن بين متطلبات الحرية الاقتصادية ومرحلة التطور الحالية للنظام الرأسمالى ، والمتطلبات الاجتماعية والانسانية فى مجتمعاتها .

كذلك يلاحظ أن النظام الصينى وهو أكثر النظم الايديولوجية استجابة لاشكاليات العولمة قد طرح رؤية فكرية جديدة عرفت باقتصاد السوق الاشتراكى وهى محاولة للجمع بين آليات نظام السوق ومتطلبات المجتمع الاشتراكى وفقا للرؤية الصينية (٥٧) .

اما الانظمة السياسية الجامدة والتى تقع فى نقطة اقرب إلى الانغلاق الفكرى فهى التى لم تقدم رؤية فكرية جديدة بصدد الواقع الجديد .

يثير التحليل المتقدم لانماط إستجابة النظم السياسية لاشكاليات العولمة العديد من التساؤلات منها :

– هل تتطلب القدرة على التكيف الهيكلى والوظيفى والفكرى للنظام السياسى توافر شروط معينة ؟

– هل هناك علاقة بين الديموقراطية الديكتاتورية وقدرة النظام على التكيف ؟

– ما هو تفسير التباين فى انماط استجابة النظم السياسية لإشكاليات العولمة ؟

لاشك فى أن تقديم إجابة على هذه التساؤلات يتطلب دراسة موسعة مقارنة تقوم على تكوين مركب متعدد العناصر والمتغيرات وتطبيقه على عدد ملائم من النظم السياسية "امبيريقيا" بحيث نصل إلى إجابات محددة على هذه التساؤلات ، إلا أننا وفى نطاق هذه الدراسة يمكننا أن نشير إلى بعض الأفكار المستمدة من

دراسات سابقة ذات صلة بهذا الموضوع .

ففيما يتعلق بالتساؤل الأول ، فقد اشار لوشيان باى إلى بعض الشروط التى تؤدى إلى زيادة قدرة النظام السياسىعلى التكيف مع المتغيرات الجديدة منها نوعية السلوك السياسى للمواطن بمعنى هل هو سلوك نشط ومساهم فى تشكيل القرارات السياسية أم أنه سلوك سلبى يقوم على تلقى الأوامر من السلطات العليا .

– قدرة النظام السياسى على الإنجاز ، بمعنى مدى قدرتة على إدارة الشئون العامة وتحقيق الاهداف والمطالب الشعبية ، وقدرته على إدارة الخلافات السياسية .

– درجة المساندة الشعبية التى يتمتع بها النظام السياسى فهناك فارق كبير بين نظام يملك المساندة الشعبية الخلاقة ونظام آخر يفتقر إليها .

– مستوى المؤسسية فى النظام السياسى ويتضمن درجة التمايز البنائى والتخصص الوظيفى والتكامل بين المؤسسات المكونة له (٥٨) وقد أكد الموند على أهمية التمايز البنائى والتخصص الوظيفى كشرط ضرورى لزيادة فعالية النظم السياسية (٥٩) وهو ما بلوره صمويل هنتنجتون بصورة أوضح إذ ربط بين درجة مؤسسية المنظمات والاجراءات السياسية والقدرة على التكيف والتعامل مع قوى التغير بفعالية والاحتفاظ فى ذات الوقت بتوازن النظام السياسى (٦٠)

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الديموقراطية والديكتاتورية وقدرة النظام على التكيف ، فقد اشار ديفيد ابتر فى كتابه : (٦١) POLITICS OF MODERNISATION إلى أن النظم السياسية تتجة إلى السياق الديموقراطى أو الديكتاتوري تبعاً لنوع الحكومة ، ونسق القيم السياسية الموروث للنظام السياسى ، وفيما يتعلق بهذا النسق فقد اشار إلى أن النسق القيمى الذى يقوم على التراضى يقود إلى السياق الديموقراطى فى حين أن النسق الذى يقوم على التعبئة يتجه إلى السياق الديكتاتورى ، وغنى عن البيان ان التراضى يعنى درجة أعلى فى مرونة النظام السياسى فى التعامل مع المتغيرات ، ويوضح PRZEWORSKI أن العنصر الحاسم لاستمرار حياة النظم الديموقراطية يقوم على قدرتها على خلق حوافز جديدة بإستمرار تجعل الجماعات السياسية تشعر بأن ما تحققة من مكاسب من خلال التنافس فى الاطار الديموقراطى يفوق أية مكاسب أخرى يمكن أن تحققها إذا ما تخلت عن هذا الاطار وهو ما يعنى أن النظم الديموقراطية تمتلك ديناميكية خاصة فى التعامل مع الواقع السياسى الملىء بالمتغيرات (٦٢) :

وبالنسبة لتفسير التباين فى أنماط استجابة النظم السياسية لاشكاليات العولمة فيمكن إرجاعه إلى العوامل التالية :–

أ – التباين فى درجة ومستوى المؤسسية فى نطاق النظم السياسية .

ب– مدى توافر المؤسسات السياسية المتخصصة .

جـ – مدى توافر الرغبة والقدرة لدى الفاعلين السياسيين والمؤسسات السياسية فى نطـــاق هـذه النظـم للتعامل مع إشكاليات العولمة (٦٣)

د – مدى قدرة البناء المؤسسى للنظام السياسى ككل على الاستيعاب المستمر للمتغيرات الجديدة . (٦٤)

هـ – نوعية تأثير العمليات المستمرة للعولمة على المؤسسات السياسية من حيث زيادة قوة هذه المؤسسـات أو إضعافها ، زيادة استقرارها أو خلخلة هذا الاستقرار (٦٥) .

المبحث الرابع : النظم السياسية رؤية مستقبلية

من خلال التحليل المتقدم يتضح أن النظم السياسية المعاصرة تواجه مجموعة من الظواهر الجديـدة التى احدثت تغييراً فى البيئة المحيطة بهذه النظم بمستوياتها المختلفة ، وهو تغيير أقرب إلى مفهوم الثـورة العلمية الذى قدمه توماس كون فى كتابه الهام بنية الثورات العلمية حيث بين ان الثورة العلمية تعنى الانتقـال إلى عالم مغاير ادراكيا ومفاهيميا عن العالم الذى يعمل فيه الباحث ، وعقب الثورة العلمية فإننا نرى العالم فى صورة مختلفة بل ان ما كان بدهياً لم يصبح جزءاً من خبراتنا حتى وان استخدمنا نفس المصطلحات القديمة ، ذلك ان الصيغ والمصطلحات والقواعد تأخذ معنى جديداً فى إطار الصورة الكلية الجديدة . (٦٦)

واعتقد ان هذا ينطبق على الواقع المعاصر سياسيا فقد حدث انتقال إلى عـالم جديـد لـه مدركاتـه ومفاهيمه المختلفة عن عالم السياسة فى المرحلة التاريخية السابقة ، ومن ثم فإن بعض ما كان بدهياً لم يعـد كذلك وبعض ما كان مقبولا لم يصبح كذلك ، وبعض ما كان مرفوضاً لم تعد هناك المبررات السابقة لرفضـه والفارق بين ما يحدث فى نطاق العلم وما هو قائم فى مجال السياسة ان الفترة البينية بين الحالتين : ما قبـل التحول وما بعده تستغرق وقتاً اطول ، ومن ثم نطلق عليها فترة انتقالية ، وهى فترة تتسم عادة بالشك وعـدم اليقين لان ما نعرفه عن الجديد الآتى اقل مما خبرناه وجربناه وتعايشنا معه من قبل ، ولان الفترة الانتقاليـة اطول نسبيا فى عالم السياسة فإن هذا يتيح الفرصة للصراع بين القديم الراسـخ بمصالحـه وقيمـه وفكـره وخبراته والجديد الذى لازال فى حيز التشكيل وتزداد حدة هذا الصراع فى المجتمعات القديمـة ذات التـاريخ الطويل حيث يضفى طول الزمن على بعض القيم والافكار والممارسات نوعاً من القداسة ، الامر الذى يجعـل من مقاومة التغيير اشد واقوى عنه فى المجتمعات التى لا تملك تراثاً تاريخياً طويلاً من الناحية الزمنية ، وهو ما قد يفسر لنا الفارق بين الاستجابة الامريكية والاستجابة الصينية لمتطلبات التغيير السياسى فى ظل العولمة

وايا كانت المقاومة وقوتها فان للتغيير ضروراته النابعة من ظروف موضوعية قائمة بالفعل ، حقيقة انها لم تتشكل فى صورتها النهائية الا انها تمضى فى طريقها نحو التشكل والتكوين .

ومن ثم فان كنا قد تناولنا فى الاجزاء السابقة تحليل الظواهـر والاشـكاليات التـى تواجـه النظـم السياسية فى ظل العولمة فى المرحلة الانتقالية فاننا فى محاولتنا لاستشراف المستقبل ، لابد وان نحاول وضع

تصور للحالة التى سيكون عليها الواقع السياسى بعد اكتمال عملية التكوين والتشكل للعولمة ، وانتهاء المرحلة الانتقالية ، مع الأخذ فى الاعتبار ان السمة الاساسية للعولمة هى التغير السريع والمستمر .

وفى هذا الصدد يمكن ان نشير الى ثلاثة عناصر اساسية ستفرزها عملية التكوين للعولمة وذات الصلة المباشرة بالنظم السياسية هذه العناصر هى :

١ – التحول من الدولة القومية إلى الدولة الشبكية .

٢ – التحول من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات الكونى .

٣ – التحول من النظام السياسى البسيط إلى النظام السياسى المركب .

ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالى :

<u>اولاً : فيما يتعلق بالتحول من الدولة القومية إلى الدولة الشبكية</u>

فالعالم بالفعل يتحول من الدولة القومية صاحبة السيادة على اقليمها وسكانها إلى حالة الدولة الشبكية عبر القومية ، فالشبكات المالية والتجارية والتكنولوجية والاعلامية والثقافية تحدد واقع العالم ، وفى ظل العولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية فان على النظم السياسية ان تتكيف مع هذا الواقع الجديد من خلال اعادة الهيكلة سياسياً واقتصادياً وإدارياً وفكرياً لان هذا الواقع الجديد بخصائصه ومفاهيمه هو الواقع الذى تتعامل معه وتمارس نشاطها فى نطاقه . (٦٧)

وقد اشار إلى هذا مبكراً فى مطلع التسعينات الكاتب الامريكى المعروف الفين توفلر فى كتابه النهام تحول السلطة وقد استند فى تحليله إلى فرضية تقول بان اى نظام سياسى سواء كان ديمقراطيا أو غير ديموقراطى يتطلب درجة من التوافق بين الطريقة التى ينتج بها الشعب ثروته والطريقة التى يحكم بها نفسه لانه اذا تنافر النظام السياسى مع النظام الاقتصادى فسينتهى الامر بان يحطم أحدهما الآخر ، ويستند إلى الخبرة التاريخية فى تأكيد صحة هذه الفرضية ، اذ يذكر انه على امتداد التاريخ عندما اخترعت البشرية نظاما كليا لانتاج الثروة فإنها اخترعت ايضا اشكالا للحكم تتوافق معه ، ومن ثم فان صح ان هناك نظاما اقتصاديا يقوم الان معتمداً على المعرفة ليحل محل نظام الانتاج الحالى وهو ما هو قائم بالفعل ، فعلينا ان نتوقع صراعاً تاريخياً جديداً لاعادة انتاج مؤسساتنا السياسية كى تتوافق مع النظام الاقتصادى الجديد .(٦٨)
ويبدو وأن نبوءة توفلر تتحقق ، حيث تشهد معظم دول العالم صراعاً شديداً من أجل اعادة بناء نظمها السياسية بما يتوافق والمستجدات ، النموذج الروسى يقدم صورة واضحة للصراع بين النظام الاقتصادى والنظام السياسى و ما حدث فى يوغسلافيا السابقة ، نموذج آخر اشد عنفاً من النموذج الروسى ، النموذج الياباتى يقدم حالة أخرى من حالات الصراع بين النظام الاقتصادى والنظام السياسى وان كانت تتم ادارتها بالوسائل السياسية ، يكفى فى هذا الصدد ان حالة عدم الاستقرار السياسى التى شهدها النظام السياسى

اليابانى لم تعرفها اليابان من قبل .

وتمضى باحثة أخرى خطوة اخرى اذ تشير الى ان نهاية الحرب الباردة لم تؤد الى مجرد تعديل فى توزيع القوة بين الدول ولكنها ادت كذلك الى اعادة توزيع القوة بين الدول والاسواق والمجتمع المدنى .فان كانت الحكومات لم تفقد قدرتها الذاتية بصورة مطلقة على التحكم فى عناصر القوة فى ظل العولمة ، فانها وجدت من يشاركها فى القيام بادوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية التى كانت تمثل جوهر السيادة وذلك من خلال رجال الاعمال والمنظمات الدولية ووسائل الاعلام والجمعيات الاهلية غير الحكومية ، ومن ثم فقد تحلل النظام المطلق للسيادة الذى يقوم على الثبات الاقليمى للدول حيث توجد سلطة واحدة تحكم اقليم الدولة وتمثله خارج الحدود . (٦٩)

ومن ثم فنقطة الاختلاف الرئيسية بين الدولة القومية والدولة الشبكية التى هى فى حيز التشكل ، ان الاولى ترتبط باطار اقليمى محدد يمارس فيه نظامها السياسى نشاطه ، فى حين ان الثانية لا تقوم على اطار اقليمى محدد واذا ما انتقلنا خطوة اخرى فى التحليل سنجد اننا امام عدة نماذج للدولة الشبكية فى مرحلة التشكل ، النموذج الاول هو النموذج الامريكى الذى يقوم على اساس امتداد شبكات الاعمال الامريكية المالية والصناعية والاعلامية على مساحة كبيرة من العالم ، هذا بالاضافة إلى ان الولايات المتحدة لازالت نقطة الجذب الرئيسية لرؤوس الاموال من مختلف انحاء العالم ، الامر الذى يوسع من الشبكة الامريكية استناداً إلى أسس مصلحية واضحة ، فاذا ما اضفنا إلى هذا الهجمة الامريكية على الكون للترويج للثقافة الامريكية ونموذج الحياة الامريكى لا تضح لنا منطق هذه الهجمة ، وهو خلق روابط اقوى تعتمد على تشكيل الفكر والادراك بين مكونات هذه الشبكة .(٧٠)

النموذج الثانى هو النموذج الصينى والذى يقوم على شبكة من رجال الاعمال الذى يقدر عددهم بعدة ملايين ينتشرون باستثماراتهم فى شتى انحاء العالم وان كانوا يرتبطون برابطة الولاء للوطن الام ، هنا نجد المصالح والرمز المستمد من التاريخ وهو رمز طبيعى مغروس فى الذات الصينية ، بحكم الثقل التاريخى للحضارة الصينية وذلك بخلاف النموذج الامريكى حيث نجد المصلحة ، والرمز المصنوع بقوة . (٧١)

النموذج الثالث هو النموذج اليابانى الذى يقوم على اساس مد شبكات الاعمال اليابانية فى اطار اقليمى معين هو جنوب شرق آسيا ، الا ان هذا النموذج لادراكة لتمايز الثقافات فى المنطقة وبتأثير الموروث التاريخى الصراعى ، فانه لا يحاول خلق رمز ثقافى جامع لمكونات شبكته ويكتفى بالاطار المصلحى كأساس لبناء هذه الشبكة (٧٢) .

النموذج الرابع هو النموذج الاوروبى ، وهو نموذج يقوم بمحاولة تشكيل كيان جامع على مستوى القارة الاوروبية ، ثم يحاول بعد ذلك اقامة كيانه الشبكى عبر المشاركة المتوسطية ، مع الدول الواقعة جنوب

القارة الاوروبية ، ومع بعض الدول الافريقية ذات العلاقات التاريخية باوروبا ، وهنا سنلحظ كذلك ان هناك اساسا مصلحيا بالاضافة إلى بعض المحاولات الاوروبية لبناء اطار ثقافى داعم ورابط لمكونات الشبكة الاوروبية . (٧٣)

والملاحظ أن النموذج الاول والثانى اقرب إلى الكونية فى حين ان النموذجين الثانى والثالث اقرب إلى الاقليمية .

والواقع ان ثمة افكاراً اخرى مطروحة فى اطار مفهوم الدولة الشبكية وان كانت تركز على امكانية تكوين تجمعات اقليمية حول نقطة جذب معينة ، أو من خلال ما اطلق عليه احد الباحثين الدول المحورية (٧٤) ، إلا انه يبقى ان التحول نحو الدول الشبكية امر يحدث فى عالمنا اليوم وان كان الكثير من المحللين لا يستخدمون هذا المصطلح .

ولا شك فى ان النظام السياسى الذى يصلح للدولة القومية لا يصلح بالضرورة للدولة الشبكية بالمفهوم المتقدم .

ثانياً : من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات الكونى (٧٥)

فى هذا الصدد يذكر السيد ياسين ان مجتمع المعلومات يأتى بعد مراحل مر فيها التاريخ الانسانى وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها ، شهدت الانسانية من قبل تكنولوجيا الصيد ثم تكنولوجيا الزراعة وبعدها تكنولوجيا الصناعة ثم وصلنا اخيراً إلى تكنولوجيا المعلومات ثم يحدد سمات مجتمع المعلومات فى ثلاث هى :

أ – ان المعلومات غير قابلة للاستهلاك او التحول او التفتت لانها تراكمية بحسب التعريف ، واكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها تقوم على اساس المشاركة فى عملية التجميع والاستخدام العام والمشترك لها بواسطة المواطنين .

ب – ان قيمة المعلومات هى استبعاد عدم التأكد وتنمية قدرة الانسانية على اختيار اكثر القرارات فعالية .

جـ – ان سر الوقع الاجتماعى العميق لتكنولوجيا المعلومات ، انها تقوم على اساس التركيز على العمل الذهنى ، وتعميق العمل الذهنى من خلال ابداع المعرفة وحل المشكلات وتنمية الفرص المتعددة امام الانسان والتجديد فى صياغه النسق ، وتعنى بتطوير النسق الاجتماعى .

ثم يقدم تلخيصا لآراء بعض الباحثين حول اطار مجتمع المعلومات على النحو التالى :

ا – المنفعة المعلوماتية ، من خلال انشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على اساس الحواسب الآلية العامة

المتاحة

لكل الناس ، فى صورة شبكات للمعلومات المختلفة ، وبنوك المعلومات والتى ستصبح هى بذاتها رمزاً للمجتمع .

٢ – الصناعة القائدة هى صناعة المعلومات التى ستهيمن على البناء الصناعى .

٣ – سيتحول النظام السياسى لكى تسودة الديمقراطية التشاركية ، وتعنى السياسات التى تنهض على اساس الادارة الذاتية التى يقوم بها المواطنون والمبنية على الاتفاق وضبط النوازع الانسانية والتأليف الخلاق بين العناصر المختلفة .

٤ – سيتشكل البناء الاجتماعى ، من مجتمعات محلية متعددة المراكز ومتكاملة بطريقة طوعية .

٥ – ستتغير القيم الانسانية وتتحول من التركيز على الاستهلاك المادى الى اشباع الانجاز المتعلق بتحقيق الاهداف .

٦ – اعلى درجة متقدمة من مجتمع المعلومات ، ستتمثل فى مرحلة تتسم بابداع المعرفة من خلال مشاركة جماهيرية فعالة والهدف النهائى منها هو التشكيل الكامل لمجتمع المعلومات الكونى .

ان علينا ان نتساءل بعد هذا العرض لطبيعة وخصائص مجتمع المعلومات عن النظام السياسى الذى يستطيع ان يتعامل مع هذا المجتمع ؟

وفى هذا الصدد يمكن ان نشير إلى التحولات التى يمكن ان تحدث وبما يؤدى إلى زيادة كفاءة وفعالية النظم السياسية فى التعامل مع مجتمع المعلومات وذلك على النحو التالى :

أ – التحول من احتكار المعلومات الى اطلاقها والاسهام الفعال فى بناء البنية التحتية للمعلومات

واذا ما رجعنا الى التاريخ السياسى سنجد ان احد عناصر قوة النظم السياسية كانت تستند إلى احتكار المعلومات ، واذا ما حللنا طبيعة تركيب النخبة السياسية الحاكمة سنجد انها قديما كانت تضم السياسى (الملك) المقاتل ، الاغنياء ، الساحر ، الطبيب ، الكاهن ، العناصر الاربعة الاخيرة هى العناصر التى تستند فى وجودها فى نطاق النخبة الى احتكار المعلومات ولا تختلف النخبة الحديثة عن القديمة اذ تضم السياسى ، العسكرى ، رجال المال والصناعة ، العلماء وورجال الاعلام العناصر الثلاثة الاخيرة ايضاً تستند فى قوتها الى ما لديها من معلومات ، ومن ثم فمثل هذا التحول لابد وان يؤدى الى تفكيك النخب السياسية القائمة الان لتحل محلها نخب جديدة تستطيع ان تمارس التأثير دون احتكار المعلومات .(٧٦)

ب – من الديمقراطية النيابية إلى الديموقراطية التشاركية

وهى تتيح دورا اوسع للمواطنين فى مجال العمل السياسى وان كانت طبيعة هذا العمل واساليبه سوف تختلف .

جـ – من المركزية السياسية إلى اللامركزية السياسية.

حيث تتوزع مراكز السلطة على المجتمعات المحلية التى تتكامل طوعا ولا تدمج قهرا . (٧٧)

ء – من القسرية إلى الطوعية.

وهو ما يعنى ان العمل السياسى لا يعتمد على القسر والقهر المادى والمعنوى وانما يقوم اساسا على تحفيز المبادرة لدى المواطنين وخلق الروح التطوعية للقيام بالاعمال العامة . (٧٨)

هـ – من الخوف من المعرفة إلى تحفيز انتاج المعرفة

فمنذ القدم كانت هناك حساسية بين القائمين على النظم السياسية والمعرفة لان المعرفة تضيف جديداً من شأنه ان يمثل تحديا للثوابت التى تقوم عليها النظم السياسية ، كما ان ظهور فئة جديدة لديها معارف جديدة من شأنه ان يهدد التوازن الذى تقوم عليه هذه النظم فى ظل مجتمع المعلومات لابد وان يحدث هذا التحول الصعب من الخوف والريبة من المعرفة إلى تحفيز انتاجها ، وتوفير البيئة والمناخ الملائم لذلك . (٧٩)

ثالثاً : التحول من النظام السياسى البسيط إلى النظام السياسى المركب

وهذا العنصر من أهم العناصر بالنسبة للنظم السياسية وهو نتاج طبيعى للعنصرين السابقين ، فالنظام السياسى المحدد الذى يقوم على أسس شرعية معهودة ويمارس نشاطه فى نطاق اقليمى محدد استناداً إلى مفهوم السيادة لابد وان يتحول الى نظام سياسى مركب بمعنى انه يعمل على عدة مستويات ، المستوى الكونى والمستوى القومى التقليدى والمستوى المحلى ، وتتداخل مؤسساته ووظائفه على هذه المستويات من اجل الوصول إلى التكامل المؤسسى والوظيفى . (٨٠)

ومثل هذا النظام المركب يتطلب نسقا فكرياً منفتحاً يقوم على التسامح والشفافية والاعتراف بالآخر .

وهكذا نستطيع الوصول إلى نتيجة من التحليل المتقدم مؤداها ان النظام السياسى الذى يستطيع ان يتكيف بنائياً ووظيفياً وفكرياً مع متطلبات هذا الواقع السياسى الجديد هو النظام الذى يستطيع ان يتعامل معه بكفاءة وفعالية اما النظام الذى يخفق فى هذا الاختبار العسير فانه يدخل بمجتمعه إلى دائرة المجهول .

خاتمة الدراسة :

أوضحت الدراسة طبيعة التغيرات التي لحقت بالبيئة المحيطة بالنظم السياسية بمستوياتها المختلفة ،

وقد تبين أن هذه التغيرات كانت لها آثار واضحة على النظم السياسية المعاصرة ، حيث إن دائرة الحركة التي كانت محددة بالإطار الإقليمي للدولة قد تغيرت أفقيا لتظهر دائرة الفوق قومية ، ورأسياً لتظهر دائرة المحلية ، وقد نتج عن ذلك أن النظم السياسية المعاصرة صارت تواجه بمطالب جديدة من قبل القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة في المجتمع ، كما أنها صارت تواجه بموضوعات وقضايا جديدة لا تتوافر لديها خبرات سابقة في التعامل معها ، وقد تباينت النظم السياسية من حيث درجة قدرتها علي القيام بعملية التكيف الهيكلي والوظيفي والفكري ، إلا أن الملاحظ أن النظم آلتي نجحت في تحقيق القدر الملائم من هذه العملية هي النظم السياسية التي حققت درجة أفضل من الاستقرار السياسي والاجتماعي ومكاسب أكثر على المستوى الاقتصادي ، إلا أن عملية التكيف المطلوبة واجهت مقاومة في معظم النظم السياسية نابعة من النظم السياسية ذاتها ونابعة كذلك من الصراع بين المصالح القديمة والمصالح الجديدة البازغة إلا أن تحليل أنماط استجابات النظم السياسية يوضح أن ثمة علاقة اعتماد متبادل بين مستويات عملية التكيف الهيكلي والوظيفي والفكري ، حيث إن معظم النظم التي أنجزت قدراً ملائماً من عملية التكيف الهيكلي هي التي حققت قدراً في ذات المستوى وظيفياً وفكرياً . وهو ما يؤكد صحة ما أشار إلية الموند من قبل حول علاقة الاعتماد المتبادل بين مكونات النظام السياسي وإن كانت الخبرة المعاصرة تمد نطاق هذه العلاقة إلى خارج النطاق التقليدي للدولة القومية الذي تناول الموند تحليل النظم السياسية في إطاره [٨١] .

الحواشي

(١) حول اقتراب التحليل البنائى الوظيفى انظر : السيد عبد المطلب غانم ، الاقتراب البنائى الوظيفى واستخدامة فى البحوث السياسية : نظرة تقويمية ، فى ودورة بدران (محرر) اقترابات البحث فىالعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص ص ١-١٧

(٢) حول التعريف بالعولمة انظر :

- Anthony G. Mcgrew and Paul G.Lewis, Global Politics : Globalization and Nation– State, CAMBRIDGE, POLITY PRESS, 1992; Evanluard, The Gobalization of Politics , The Changed Focus. of Political Action in The Modern World , London, Macmillan Press , 1990,PP. 1-17 .

-صادق جلال العظم ، "ما هى العولمة ؟ " ، مجلة الطريق ، بيروت ، العدد الرابع ، يوليو / أغسطس ١٩٩٧ ، ص:ص ٢٦-٤٤ ؛السيد ياسين ، الزمن العربى والمستقبل العربى ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٨ ص ص ٥٣-٥٦؛ أسامة أمين الخولى (تحرير) ، العرب والعولمة ،

بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨ .

(٣) توماس – ل. فريد مان ، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون ؟ محاولة فهم العولمة ، ترجمة ليلى زيـــدان القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ١٩٩٩ ، ص ص ٣٠ –٣٨.

(٤) حول ظواهر التكتل والاندماج الناتجة عن العولمة انظر :

نبيل مرزوق ، حول العولمة والنظام الاقتصادى العالمى الجديد ، الطريق ، بيروت ، العدد الرابع ، يوليـــو – اغسطس ١٩٩٧ ، ص ص ٧٣– ٨٨ .

–رفيق جويجاتى ، تطورات الاقتصاد الدولي بإتجاه العولمة ، مجلة معلومات دولية ، دمشق ، العـــدد ٥٨ خريف ١٩٩٨ ، ص ص ٣١ ــ٣٣ .

–عبد الخالق عبد الله ، العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، مجلة عالم الفكـــر ، الكويـــت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، اكتوبـــر – ديســمبر ١٩٩٩ ، صـــ ٤٠ ،٤١ ، ص ص ٤٩– ٥١ .

كذلك انظر الدراسات العديدة حول هذا الموضوع فى :

John Allen and Chris Hammet (eds.), A Shrinking World , OXFORD, THE OPEN UNIVER SITY PRESS, 1995 ,

(٥) حول تركيز الثروة انظر :

–هانز بيتر مارتين وهار الدوشمان ، فخ العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنـــان عباس على ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، سلسلة عالم المعرفة ، العـــدد ٢٣٨ ، اكتوبر ١٩٩٨ ، صـــ٦٠ وما بعدها .

- Sakia Sassen, Global Financial Centers, Foreign Affairs , January – February , 1999 , PP 75-87.

(٦) وحول انقسام العالم الى دول غنية ودول فقيرة انظر :

– سمير امين ، امبراطورية الفوضى ، ترجمة سناء ابو شقرا ، بـيروت ، دار الفـــارابى ، الطبعـــة الاولـــى ١٩٩١ ؛ كاظم حبيب ، العولمة الجديدة ، الطريق ، بيروت ، العـــدد ٣ ، مـــايو / يونيـــو ١٩٩٨ ، ص ص ٧٢–٧٤ ، ص ص ٨١ – ٨٤ .

وحول امتداد روابط الاغنياء فى الدول المختلفة الى خارج حدود دولهم انظر :

Evanluard. Op.cit , pp.10-12

(٧) حول تركيز القوة السياسية فى العالم انظر :

- ودودة بدران ، مفهوم النظام العالمى الجديد فى الادبيات الامريكية : دراسة مسحية ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، المجلد الثالث والعشرون ، العددان الثالث والرابع ، يناير مارس ابريل يونيو ، ١٩٩٥ ، ص ص ٢٦ - ٣٠ ؛ ناصيف يوسف حتى ، اى هيكل للنظام الدولى الجديد ، مجلة عالم الفكر ، نفس العدد ؛ ص ص ٩٧ - ١٠٠ .

حول ظهور التدخل لاغراض انسانية انظر :

اوليفييه كروتين ، التدخل لاغراض انسانية : حق يدور حوله الجدل ، مجلة رسالة اليونسكو ، الطبعة العربية ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، عدد يوليو / اغسطس ١٩٩٩ ، ص ص ٥٧ - ٥٩ .

(٨) عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق ،ص ص ٨٤ - ٨٥ .

(٩) حازم الببلاوى ، على ابواب عصر جديد ،القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ ، ص ١٣ - ١٦ .

(١٠) حول الثقافة الكونية والخصوصيات الثقافية انظر :

- رونالد روبوتسون ، العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية ، ترجمة د . احمد محمود ونور امين ، القاهرة ، المجلس الاعلى للثقافة ، ١٩٩٨؛ محمد الخضر ، العولمة والهوية : التهميش يهدد الموروث الثقافى للأمم ، مجلة معلومات دولية ، دمشق ، مركز المعلومات القومى فى الجمهورية العربية السورية ، العدد ٥٨ ، خريف ١٩٩٨ ، ص ص ٩٠-٩٦ ؛ برهان غليون ، سمير امين ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ، دمشق ، دار الفكر ، ٢٠٠٠ .

(١١) حول ظواهر التفتت والانقسام والانشطار انظر :

- الحبيب الجنحانى ، ظاهرة العولمة : الواقع والآفاق ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثانى ، اكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ١٤ - ص٣٠ .

(١٢) حول تأثير رجال الاعمال أو ما يطلق عليهم أمراء الاقتصاد الجدد أو نخبة النخبة التقرير الذى نشرته الحياة اللندنية تحت عنوان الاقتصاد الجديد : التحول المعلوماتى للعولمة ، الحياة ، لندن ٢٠٠٠/٤/٢٠ صـ٨.

(١٣) ناصيف يوسف حتى ، مرجع سابق ، صـ١٠٦

(١٤) اسماعيل صبرى عبد الله ، الكوكبة : الرأسمالية العالمية فى مرحلة ما بعد الامبريالية ، الطريق ، بيروت ، العدد الرابع ، يوليو اغسطس ١٩٩٧ ، ص ص ٦٤ ٦٥ .

كذلك انظر : مروان عبد الرازق ، ما هى العولمة ، التاريخ ، التحولات الراهنة ، المستقبل ، الطريق ، بيروت ، العدد الثالث ، مايو يونيو ١٩٩٩ ، ص ص ٢٣ - ٢٤ .

(١٥) حول الصراع بين رجال الاعمال انظر :

لستر ثارو ، الصراع على القمة : مستقبل المنافسة الاقتصادية بين امريكا واليابان ، ترجمة احمد فؤاد بلبع الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٠٤ ، ديسمبر ١٩٩٥ . خاصة الفصل الثانى " مباراة اقتصادية جديدة " ، ص ص ٢٥ - ٧٠ .

(١٦) برتران بادى ، مارى كلود سموتس ، انقلاب العالم ، سوسيولوجيا المسرح الدولى ، ترجمة سوزان خليل ، القاهرة ، دار العالم الثالث ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٩٢ - ١٩٤ .

(١٧) الحبيب الجنحانى ، مرجع سابق ، ص ص ١٦- ١٧

كذلك انظر : نيقولاى .ب . جينوف ، اربعة اتجاهات عالمية : نشأتها وعيوبها ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الثقافة العالمية ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة الوفنون والاداب العدد ٨٧ ، مارس ١٩٩٨ص ص ٤٣ -٤٤ .

(١٨) برتران بادى ، مارى كلود سموتس ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠-٢٢.

(١٩) السيد الزيات ، التحديث السياسى والمسألة الديمقراطية ، مجلة الوحدة ، الرباط ، المملكة المغربية ، المجلس القومى للثقافة العربية ، العدد ٨٥ ، اكتوبر ١٩٩١ ص ص ١٦-١٧ .

(٢٠) Jessica T. Mathews , Power Shift, Foreig Affairs , JAN/FEB , 1997 , pp. 50-52

(٢١) ان مارى سلوتر ، حقيقة النظام العالمى الجديد ، ترجمة د . فخرى لبيب الثقافة العالمية ، الكويت ، المجلس القومى للثقافة والفنون والاداب ، العدد ٨٧ ، مارس ١٩٩٨ ، ص ص ٨-١٠ .

(٢٢) Jessica T.Mathews , op.cit .P.50.

(٢٣) انظر حول تغير اطار عمل النظم السياسية :

- James Andersonn and Allan Cochrane (eds.) , A Global World , Oxford The Open University ,

1995 .PP :60-62 .

- John Naisbitt, Global Paradox, New York , Avon Books , 1994 .

كذلك انظر دراسة نقدية . دانييل دريزنر ياعولمى العالم اتحدوا ، ترجمة عبد السلام رضـــوان ، مجلـة الثقافة العالمية ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، العـدد ٨٥ ، نوفمـبر / ديسـمبر ١٩٩٧ ، صـ٣٩ :صـ ٥٢ ويتفق دانييل دريزنر مع الباحث فى ان الدولة القومية ستبقى ولكـن فـى اطار دور جديد

(٢٤) محمد طـــه بدوى ، ليلى مرسى ، النظم والحياة السياسية ، ، الاسكندرية ، وحدة التعليم المفتوح بكلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٠ ، ٣٤ : ص ص ٣٥ – ٤٠ .

(٢٥) عبد الغفار رشـاد ، قضايا نظرية فى السياسة المقارنة ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ ،

(٢٦) حول الانتقال من المركزية الى اللامركزية انظر :

– هارلان كليفلاند ، الفوضى المنظمة لغز القرن الحادى والعشرين ، نقلا عن THE WORLD PAPER الاهرام ١٥/٤/٢٠٠٠ ؛السيد ياسين ، الوعـى التاريخى والثـورة الكونية ؟ حوار الحضارات فى عالم متغير ، القاهرة ،

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٥ ، صـــ٩٩ ؛ البنك الدولى ، الـــدولة فى عالم متغير ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ ، القاهرة ،

مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٧ ، ص ص ١١٩ –١٤١ وخاصة الفصل السابـع بعنوان جعل الدولـــة اكثر قربـــا من الناس ، حيث يوضح الجوانب الجديدة المتعلقـــة بـــاللامركزية (ص ص ١٣٠ – ١٣٧) .

(٢٧) عبد الغفار رشاد ، مرجع سابق ، صـــ٧٠ .

(٢٨) روبرت . أ . د اهل التحليل السياسى الحديث ، ترجمة علا ابو زيد القاهرة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الاولى ١٩٩٣ ، ص ص ٨٢ –٨٣ : صـــ١٠١

(٢٩) فيليب شمتير وتيرى لين كارل ، الديموقراطية وغيرها ، الديموقراطية ، القاهرة مركز دراسات التنمية

السياسية والدولية ، الكتاب الثانى ، فبراير ١٩٩٢ ، صـــــ٧٠

(٣٠) البنك الدولى، الدولة فى عالم متغير ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٠-١٢٤ .

(٣١) روبرت أ . داهل ، مرجع سابق ، صـــــ١٠١

(٣٢) محمـــــد نصر مهنا ، " جابريل الموند والتحليل السياســـى " ، فـــى محمـــد نصـــر مـــهنا ، عبـــد الرحمن الصالحى ، علم السياســـة بين التنظير والمعاصرة ، الاسكندريـــــة ، منشأة المعارف الطبعة الاولى ، ١٩٨٥ ، ص ص ٢٣٣ -٢٣٤

(٣٣) حازم الببلاوى ، التغيير مـــــن اجل الاستمرار ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتـــاب ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢١ -٢٨ .

(٣٤) حول وظائف النظم السياسية فى ظل العولمة انظر :

-السيد ياسين ، الوعى التاريخى والثورة الكونية ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٤ -١٩٥ .

- جلال امين ، العولمة والدولة ورقة مقدمة فى ندوة العرب وتحديات العولمـــة ، التـــى عقـــدت فـــى بيروت ١٨ -٢٠ ديسمبر ١٩٩٧ ، شئون الاوسط ، بيروت مركـــز الدراســـات الاســـتراتيجية والبحـــوث والتوثيق ، العدد ٧١ ، ابريل ١٩٩٨ ص ص ٨٤ -٨٧ .

- Wolfgang H.Reincke, Global Public Policy, Washington D.C., Brooking Institute Press, 1998.

- Richard Falk, On Human GOVERNANCE: TOWARDS A NEW GLOBAL POLITICS, CAMBRIDGE, POLITY PRESS, 1995 .

(٣٥) حول الوظيفة الاتصاليـــــة للنظم السياسية انظر تأصيلا نظريا فى محمد سعد ابو عامود ، الاتصال بالجماهير وصنع القرار السياسى فى مصر ١٩٧٠ ١٩٨١ ، رســـالـــــة دكتوراه غير منشورة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ص ١١٠ -١٣٥

كذلك انظر : محمود علم الدين ، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال : التأثيرات السياسية لتكنولوجيـــا الاتصال : دراسة وصفية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد ١٢٣ ، يناير ١٩٩٦ ، ص ص١٠٢ -١١٦ .

وحول التسويق السياسى انظر :

- Dominicw Ring, Political Marketing and Party Development IN Britain,

EUROPEAN – JOURNAL OF MARKETING, VOL 30, NO 10 11, JANUARY 1996, PP : 100,

111; N-O'Shaughnessy, The Phenomenon of Political Markting, LONDON, MACMILLAN PRESS, 1990

(٣٦) حول اثر العولمة على الوظيفة التطويرية بابعادها المختلفة انظر :

حسنين تـــوفيق ابـــراهيم ، العولمة : الابعاد والانعكاسات السياسية ، رؤية اولية من منظور علم السياسة ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، المجلد ٢٨ ، العدد ٢ اكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ص١٩٤ –٢٠٠ ، ص ص٢١٥ –٢١٦ .

(٣٧) البنك الـــدولى ، الدولة فى عالم متغير ، مرجع سابق ، الاطار ٧ – ١ (الراى العام والدولة) ، صـــ ، – ١٢٠ .

(٣٨) حول جوانب التطوير المطلوبة فى النظم السياسية المعاصرة انظر .

السيد عليوه ، حكومة الغد ، القاهرة ، مركز القرار للأستشارات ، ص١٩٩٩ ، ص ص٦٨ –٧١ ، ص ص٩٦ –١٠٢ .

(٣٩) حول ضرورة تغيير اسلوب عمل السلطة التنفيذية انظر :

البنك الدولى الدولة فى عالم متغير ، مرجع سابق ص ص١٠٩ ــ١١٠ .

(٤٠) محمد سعد ابـــو عامود ، البرلمان فـــى ظل العولمة ، مجلة قضايا برلمانية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، العدد ٣٧ ، ابريل ٢٠٠٠ ، ص ص٤٧ –٥٠

(٤١) تقرير البنك الدولى ، الدولة فى عالم متغير ، مرجع سابق ، صـــ١٠٩

(٤٢) حول الجديد فى نطاق الوظيفة التوزيعية للنظم السياسية انظر ، مجلة رسالة اليونسكو ، الطبعة العربية مرجع سابق ، ديسمبر ١٩٩٨ ، ص ص ٣٤ ــ٣٥ .

(٤٣) حول بعض جوانب مقاومة التغيير انظر المرجع السابق ، صـــ٣٦ .

(٤٤) حول الأنساق الفكرية المغلقة انظر السيد ياسين ، الزمن العربى والمستقبل العالمى ، مرجع ســـابق ، ص ص١٩ ــ٢٣

(٤٥) من الدراسات الهامة التى تقدم تحليلا مفصلا لاستجابة النظام البريطـــانى لاشـكاليات العولمـــة هـذه الدراسة :

Anna Malina, Third Way Trrasitions: Building Benevolent Capitalism, for The Information Society, Communications, VOL 24, NO 2 1999, PP : 167 : 185

(٤٦) حول الرؤية الامريكية لاعادة هيكلة النظام السياسى فى الولايات المتحدة انظر :

بيل كلينتون ، ال جور ، رؤية لتغيير امريكا : الاهتمام بالناس اولا ، القاهرة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٢ .

وحول مقاومة التغيير فى الولايات المتحدة انظر :

جوزيف ج كولنز ، الثقافة العسكرية الامريكية ، ترجمة بدر الرفاعى ، مجلة الثقافة العالمية ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافـــــة والفنـون والاداب ، العـــدد ٩٩ مـارس ٢٠٠٠ ، ص ص٣٠ -٣١

يوضح الكاتب اثر الضغط فى الانفاق العسكرى الامريكى على قدرة القوات الامريكيـــة فـى القيـام بدورهـا المتسع فى ظل ظروف الواقع المعاصر ، ويقدم مقترحات هامة بصدد ضـــرورة زيـادة الانفـاق ، والجديـر بالذكران مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الامريكية قد اشارت اكثر من مرة الـى خطـورة الموقـف الـذى تتعرض له اجهزة السياسة الخارجية الامريكية نتيجة اعادة الهيكلة حيث انـها اشارت الـى انـه فـى ظـل زيادة واتساع حجم مهام هذه الاجهزة يجرى تخفيض ميزانياتها وتقليل عدد العاملين بها .

(٤٧) من ابرز النماذج الاوروبية فى شأن اعادة الهيكلة من الداخل النموذج الالمانى بعد فـــــوز الحـزب الاشتراكى الديموقراطى الالمانى ووصولة الى الحكم بقيادة المستشار جرهـارت شـرودر الـــذى حـدد خمس نقاط يعتبرها المعايير التى يقيس بها نجاح سياساته وهى الحفاظ على معدل الانتاج وخلـــق فـرص عمل جديدة ، تطبيق سياسات عملية لا تخضع للايديولوجيا بقدر مـــا تخضـع لضـــرورات التغييـــر والتطوير ، مدى تمكنه من مسايرة العولمة مع الحفاظ على مبادئ الاشتراكية الديمقراطيـة ، القـدرة علـى التغيير المستمر وذلك من خلال اطار مؤسسى يهدف الى الاجماع والتعـاون بيـن الاطـــراف والمصـالح الاساسية فى المجتمع الالمانى واخيرا الاجماع الذى يصفه بالبرجماتية التى تتحدى اليسار واليمين .

نقلا عن : د. نهى المكاوى ، الطريق الثالث وسياسة الوسط الجديد فى المانيـا ، (عـرض لكتـاب) ، السياسة الدولية ، القاهرة مؤسسة الاهرام ، العدد ١٣٦ ، ابريل ١٩٩٩ ، صـ ٣١٨ .

وحول النظم السياسية الافريقية انظر : د. حمدى عبد الرحمن حسن ، قضايـا فـى النظـم السياسـية الافريقية

القاهرة ، مركز دراسات المستقبل الافريقى، ١٩٩٨ . خاصة الفصل السادس الذى يعالج قضايا التحول الديمقراطى فى النظم الافريقية .

(٤٨) حول النموذج الصينى للاستجابة لمتطلبات التغيير انظر :

– سمير امين ، حول حاضر ومستقبل الصين ، النهج ، دمشق ، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى ، العدد ٤٢ ، شتاء ١٩٩٦ ، ص ص ٣٤ –٣٦

– سمير امين ، المشروع الصينى الوطنى والاجتماعى ، شئون الاوسط ، بيروت ، العدد ٦٩ ، فبراير ١٩٩٧ ، ص ص١٥ –١٦ ؛ محمد دياب ، الصين : استراتيجية التنمية والتحول إلى دولة عظمى ، شئون الاوسط ، بيروت ، العدد ٦٩ فبراير ١٩٩٨ ، صـ ٢٣ .

(٤٩) حول النماذج التى قدمتها النظم السياسية فى دول جنوب شرق اسيا انظر : محمد السيد سليم ، نيفين عبد المنعم مسعد (تحرير) ، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى اسيا ، القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ .

(٥٠) حول النموذج الروسى انظر :

– نبيه الأصفهانى ، روسيا الاتحادية فى مواجهة تحديات المستقبل ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد ١٣٥ ، يناير ١٩٩٩ ، ص ص ٢٣٧ – ٢٤٠ ؛ مجدى صبحى روسيا : ازمة يضاعفها عدم الاستقرار السياسى ، السياسة الدولية القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد ١٣٧ ، يولية ١٩٩٩ ، ص ص ٢٦٩ – ٢٧٢ .

(٥١) حول نمط الاستجابة العربى المطلوب والمفقود الان انظر :د. نبيل مرزوق ، مرجع سابق ، صـ ٨٨ : صـ ٨٩ كذلك انظر : سمير امين (مشرف) ، المجتمع والدولة فى الوطن العربى المشرق العربى ، القاهرة ، مركز البحوث العربية ومنتدى العالم الثالث ، ١٩٩٨ .

(٥٢) فيما يتعلق بنمط عدم الاستجابة ونتائجه المدمرة انظر على سبيل المثال بالنسبة ليوغسلافيا :

Sabrina Ramet, Balkan babel, BOULDER, COLORADO, WESTVIEW PRESS, 1996.

(٥٣) اولى النظام الامريكى الوظيفة الاتصالية اهتماما كبيرا وتشير العديد من الدراسات الى ما يطلق عليه بالهيمنة الامريكية فى هذا المجال حيث أن نصيب الولايات المتحدة من السوق العالمية لبرامج الكومبيوتر سابقة التجهيز يصل إلى ٦٠ % ومن الموسيقى ٧٥ % ومن الكتب ٣٢ % انظر على سبيل المثال :دافيد روثكريف ، فى مديح الامبريالية الثقافية ، ترجمة احمد خضر ، مجلة الثقافة العالمية ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب العدد ٨٥ ، نوفمبر ١٩٩٧ ، ص ص ٣٠ – ٣١ .

كذلك انظر, Mark D. Alleyne, International Power International Communication , LONDON, MACMILLAN PRESS, 1995.

وكذلك عرضا مفصلا فى : محمد شومان ، عولمة الاعلام ومستقبل النظام الاعلامى العربى ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، المجلد ٢٨ عدد ٢ ، اكتوبر / ديسمبر ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٦٥ - ١٦٦ .

وفيما يتعلق باهتمام النظم الاوروبية بالوظيفة التوزيعية انظر :

- نهى المكاوى ، الطريق الثالث وسياسة الوسط الجديد فى المانيا ، مرجع سابق صـ ٣١٩ ؛ سمير امين ، تحديات العولمة ، شئون الاوسط ، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد ٧١ ، ابريل ١٩٩٨ ، ص ص ٥٦ ـ ٥٨ .

(٥٤) حول النموذج الصينى انظر

نجلاء الرفاعى البيومى ، الصين ، فى ، محمد السيد سليم ، نيفين مسعد (تحرير) ، العلاقة بين التنمية والديمقراطية فى اسيا ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٤ - ١٦٥ .

(٥٥) حول نمط الجمود انظر على سبيل المثال :

جان فرانسوا بابار ، سياسة ملء البطون : سوسيولوجية الدولة الافريقية، ترجمة حليم طوسون ، القاهرة دار العالم الثالث ، الطبقة الاولى ، ١٩٩٢ .

(٥٦) حول انماط الاستجابة الفكرية انظر : السيد ياسين ، الوعى التاريخى والثورة الكونية ، مرجع سابق ، صـ ٩٩ .

(٥٧) حول الطريق الثالث انظر : السيد ياسين ، العولمة والطريق الثالث ، القاهرة ، دار ميريت للنشر والمعلومات ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٢١ ١٦٤ ؛ ايمن ابو هاشم ، الطريق الثالث : خيار رأسمالى مطعم بنكهة اشتراكية ، مجلة معلومات دولية ،

دمشق ، مركز المعلومات القومى بالجمهورية العربية السورية ، العدد ٦٠ ، ربيع ١٩٩٩ ، ص ص ١٦١- ١٦٦ .

(٥٨) Pye and S. Verba (eds.), Political Culture and Political Development, new Jersey , Princeton Umiversity Press, 1972,P013

(٥٩) Gabrial A. Almond and Bingham Powell, JR., Comarative Politics, A Development

Approach, Boston, LITTLE , BROWN AND CO., 1966.

(٦٠) S.P. Varma, Modern Political Theory : Acritical Survey. NEW DEL HI, VIKAS PUBLISHING HOUSE PVT LTD, 1975 , PP :281-282.

(٦١) David E. Apter, The Political of Modermization , Chiaca go, University of Chiacaco Press, 1965.

(٦٢) David. E. Apter, Commarative Politics' OLD AND NEW, IN ROBERT E. Gooding AND Hans - Dieterklinge Mann (eds.) , A New Hand Book of Political Science, NEW YORK OXFORD UNIVERSITY PRESS, 1996, P. 388.

(٦٣) VARMA, OP. CIT, P. 280.

(٦٤) IBID, P. 280.

(٦٥) استغنـــا بفكـــرة هنتجتـــون عـــن تأثير عمليات الحداثة على النظـم السياسـية ، فـى صياغة تأثير العولمة وعملياتها على النظم السياسية .. VARMA IBID, P. 281

(٦٦) توماس كون ، بنية الثورات العلمية ، ترجمة شوقى جلال ، الكويت المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، سلسلة عالم المعرفة العدد ١٦٨ ، ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ص ١٢-١٣.

(٦٧) مـــن الكتابـــات الهامـــة التى ساعدت على طرح فكرة الدولة الشبكية ، كتاب الفيـــن توفلـــر ، تحول السلطة الجزء الاول ، ترجمـــة لبنـــى الريدى ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة الالف كتاب الثانى العدد ١٨١/١٩٩٥ ، صـــ ١٤٢ : صـــ ١٦١ .

وكذلـك الدراســـة النقديـــة التـــى قدمهـــا دانييل دريزنر لعدد من الادبيات التى صدرت حول العولمة خلال النصف الاول من التسعينات أنظر :

دانييل دريزنر ، يا عولميى العالم إتحدوا ، مجلة الثقافة العالمية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩ - ٥٤ .

(٦٨) الفيـــن توفلـــر ، تحـــول السلطـــة ، الجزء الثانى ، ترجمة لبنى الريـــدى ، القـــاهرة ، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة الالف كتاب الثانى ، العدد ٢١٧ ، ١٩٩٦ ، ص ص ١٠ - ١١ .

(٦٩) JESSICA T. MATNEWS, THE POWER SHIFT, op,cit, P.50.(٧٠) حـــول النمـــوذج

الامريكى لبناء الدولة الشبكية أنظر : جيمس كورت ، تصادم المجتمعات الغربية نحو نظام عالمى جديد ، ترجمة بدر الرفاعى ، مجلة الثقافة العالمية ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، العـــدد يوليو ١٩٩٦ ، صـــ ١٨ : صـــ ٢١ ؛ كذلك أنظر إقترابا إلى ذات الفكرة من منظور نقدى د. سمير أميـــن ، تحديات العولمة ، مرجع سابق ص ص ٥٣ - ٥٦ .

ORE TIMER B. ZUCKERMAN, ASECOND AMERICAN CENTURY, FOREIGN

AFFAIRES, MAY / JUNE, 1998, P.P : 18 : 20

جيفرى ساكس ، الاقتصاد الدولى وحل الغاز العولمة ، ترجمة د. دانيال عبد الله ، مجلة الثقافة العالمية العدد ٨٨ ، مايو ١٩٩٨ ، ص ص٢٦ - ٣٨ .

(٧١) حول النموذج الصينى لبناء الدولة الشبكية انظر :

محمد سعد ابو عامود ، الدلالات الفكرية والسياسة لنماذج التنميـــة الاسيوية ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنـــوى الخامـــس للدراســـات الاسيويـــة ٢٤ - ٢٦ ينايـــر ، مركـــز الدراسات الاسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص ص ٢٧ ــ ٣٣ .

(٧٢) حول النموذج الياباتى ذى الطابع الاقليمى انظر على سبيل المثال :

هاماتا نوبورو والان جيلرم ، اليابان هى العالم الان ؟ العولمة والاقتصاد الكونى وجهة النظر اليابانية ، مجلة الثقافة العالمية ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، العدد ٨٥ ، نوفمـبر ١٩٩٧ ص ص ٦٧-٦٩.

(٧٣) حول النموذج الاوروبى أنظر :

ملـــف اوروبـــا المـــوحـــد إلـــى ايـــن ؟ الثقافة العالمية ، الكويت المجلـــس الوطنـــى للثقافـــة والفنون والاداب ، العدد ٨٩ ، يوليو ١٩٩٨ ، ص ص ٢٢ - ١٣٥ .

حول المراكز الجاذبة او الدول الجاذبة انظر :

(٧٤) LAWRENCE FREEDMAN ORDER AND DISORDER IN THE NEW WORLD, FOREIGN, Affaires, Jon Feb, 1992, P.P : 27 : 87 .

وحول الدول المحورية انظر عرضا لكتاب بول كيندى واخرون :

THE PIVOTAL STATES : A NEW FRAME WORK OF U.S POLICY IN THE

DEVELOPING WORLD

فى جريدة الاهرام اعداد ١٩ ، ٢١ ، ١٩٩٩/٤/٢٨ ، العرض والتقديم لرضا هلال .

(٧٥) السيد ياسين ، ثورة المعلوماتية ، فى التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٩ ، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٢١ - ٢٢ .

(٧٦) اريك فروم ، الانسان بين الجوهر والمظهر ، ترجمة سعد زهران ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، سلسلة عالم المعرفة العدد ١٤٠ ، اغسطس ، ١٩٨٩ ، صـ ١٩٥ : صـ ١٩٦ .

(٧٧) المرجع السابق ، صـ ١٩٦ ، انظر كذلك :

RICHARD FALK, ON HUMANE GOVERNANCE TOWARDS ANEW GLOBAL Political

CAMBRIDGE, POLITY PRESS, 1995

(٧٨) مجموعة من المترجمين ، جيران فى عالم واحد : نص تقرير لجنة إدارة شئون المجتمع العالمى ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، سلسلة عالم المعرفة العدد ٢٠١ ، سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ص ٥٥ - ٥٩ .

(٧٩) السيد ياسن ، ثورة المعلوماتية ، مرجع سابق ، صـ ٢٣ .

(٨٠) حول التحول فى النظم السياسية انظر :

- غسان العزى (عرض لكتاب) جانس ليفلى حول موقع السياسة فى العولمة ، شئون الاوسط ، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد ٨٨ ، اكتوبر ١٩٩٩ ، ص ٩٩ - ص ١٠٢

كذلك انظر :

OLF GANG REINICKE, GLOBAL PUBLIC POLICY : GOVERNING WITHOUT

GOVERNMENT, WASHINGTON, D.C. BROOKINGS INTITUTE, 1997.

(٨١) عبد الغفار رشاد ، مرجع سابق ، صـ ١٠١ .